الوقائـــع

المجلس الوطني الاستشاري يناقش بيان الحكومة

عقد المجلس الوطني الاستشاري جلسة سرية اليوم برئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي وحضرها دولة رئيس الوزراء السيد مضر بدران والسادة الوزراء

وجرى خلال الجلسة مناقشة البيان الذي ادلى به السيد مضر بدران رئيس الوزراء في جلسة المجلس التي عقدت يوم الاثنين الماضي .

وادلى عدد من السادة اعضاء المجلس بيانات حول سياسة الحكومة الخارجية في الدائرتين العربية والدولية في ضوء بيان دولة رئيس الوزراء .

وفي نهاية المناقشة شكر دولة رئيس الوزراء الرئيس والاعضاء على ارائهم ومشورتهم والملاحظات التي ابدوها حول سياسة الحكومة وقال ان الاراء ملتقية لانها تنطلق من منطلق واحد وهو المنطلق القومي . . . كما شكرهم على اسلوب الحوار الايجابي الذي ساد الجلسة.

واوضح دولة رئيس الوزراء بعض الجوانب التي اقتضتها بعض الاراء التي اثيرت واكد على ان الحكومة ستستمر في هذه السياسة من الحوار الحر المسؤول مع اعضاء المجلس .

وفي نهاية الجلسة اصدر المجلس الوطني الاستشاري البيان التالي :

اولا :ـ يؤيد المجلس ويبارك مبادرة الاردن لتحقيق التضامن العربي وتوحيد الصف وحشد طاقات الامة العربية سبيلا لبناء قوة العرب الذاتية من اجل استعادة حقوقهم والدفاع عن مصيرهم .

ثانيا :ـ يناشد المجلس قادة العرب والشعب العربي كله الاستجابة لهذه الدعوة المباركة والاسهام في العمل المشترك من اجل تحقيق اهداف هذه الدعوة . .

ثالثا :ـ يؤكد المجلس على ضرورة استمرار الاردن في هذا المسعى القومي واهميته كمنطلق لسياسته الثابتة لتعميق هذا الاتجاه العربي المشترك وتطويره نحو الاهداف العربية العليا في جميع المجالات .

رابعا :ـ يدعو المجلس الدول العربية الشقيقة الى ان ترتفع عن خلافاتها وتسمو الى مستوى مقتضيات القضايا القومية المصيرية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

خامسا :ـ يناشد المجلس الامة العربية مساندة الاردن ودول المواجهة بدعمها في صمودها واستكمال قوتها في وجه العدو المشترك واطماعه التوسعية .

سادسا :ـ يؤكد المجلس على اهمية بناء الجبهة الداخلية على اساس من الوحدة الوطنية والحرية المسؤول والمواطنة الصالحة .

سابعا :ـ يرحب المجلس بطرح الحكومة لسياستها الخارجية على المجلس بالاسلوب الصريح وروح التشاور التي بدت في بيان دولة رئيس الوزراء واثناء مناقشة المجلس لهذا البيان مؤكدا على تعاونه في تدعيم كل سياسة تجسد المنطلق القومي والوطني وتستلهمهما في رسم سياستها ووضع خططها .

هذا ، وقرر المجلس الوطني تاليف لجنة برئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي وعضوية اعضاء لجنة الشؤون الخارجية لاعداد الرد على بيان الحكومة .

تعريـــف

١ ـ اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون .**

٢ ـ قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظما الضبط **السيدان نذير عطيات ونائل العزب .**

٣ ـ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مامور المجلة : **السيد نائل العزب .**

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الاثنين ١٦ رجب ١٣٩٨ هـ . الموافق ٢٢ ايار ١٩٧٨ م .

(العدد ٦) (المجلد ١)

جدول الأعمال

		صفحة
٣ – تلاوة الاوراق الواردة :		٤
أ – كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت /٥١٠٦/٧٣ تاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ المتضمن احالة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .	(احيل اللجنة القانونية واللجنة الاجتماعية معاً)	٤
٤ – تلاوة مقررات اللجنة القانونية :		١٠
أ – قرار رقم (٣) بشأن مناقشة النظام الداخلي		١٠
ب– قرار رقم (٤) بشأن تقديم الصيغة النهائية للنظام الداخلي من اللجنة الى المجلس لاقراره .	(واحيل المجلس النظام الى المادة الثامنة)	١٠
٥ – تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة : ١٩٧٨/٥/٢٩ .		٣٣

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٥/١٢ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب من الاعضاء باجازة السادة سلطان العدوان نايف السعد وجودت المحيسن وتغيب من الاعضاء معتذراً معالي السيد علي السحيمات .

وحضر من الحكومة

١ – دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .
٢ – معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
٣ – معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام .
٤ – معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثار
٥ – معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة.
٦ – معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل .
٨ – معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٩ – معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية .
١٠– معالي السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات والصحة بالوكالة .
١١– سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافة والشباب .
١٢– معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال .

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

السيد الامين العام

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع

نعفي الامين العام من تلاوته .

٢ – الاجازات والاعتذارات

(أ)

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سلطان العدوان .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

الموضوع : طلب اجازة

ارجو اعلام دولتكم بانني ساضطر للتغيب عن جلسات المجلس الواقعة في الفترة مابين ١٩٧٨/٥/٢١ ولغاية ١٩٧٨/٦/١٤ بسبب سفري للارجنتين لتمثيل الاردن في جلسات المؤتمر الدولي لكرة القدم الذي سيعقد في تلك الفترة .

راجياً التكرم باجراء ما ترونه مناسباً .

وتفضلوا بقبول الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

١٩٧٨/٥/١٨ سلطان ماجد العدوان

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته .

الجميع

موافقون .

(ب)

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من السيد نايف السعد .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم

لاسباب عائلية طارئة ارجو الموافقة على اجازتي مدة شهر لقضائها خارج البلاد اعتباراً من يوم الاثنين ١٩٧٨/٥/٢٢ .

وتفضلوا دولتكم بقبول التحية والاحترام

١٩٧٨/٥/٢١ نايف محمد السعد

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري/عمان

ارجو قبول اعتذاري عن حضـــور الجلسة السادسة التي ستعقد في ١٩٧٨/٥/٢٢ بسبب سفري في مهمة رسمية خارج البلاد .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

١٩٧٨/٥/٢١ المهندس علي السحيمات

دولة الرئيس

هل يوافق على اجازته ؟

الجميع

موافقون .

(ج)

السيد الامين العام

كتاب معذرة مقدم من العضو معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على قبول معذرته.

الجميع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الافخم تحية واحتراماً .

حيث انني مدعو لحضور اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظمة العمل الدولية وعضو في وفد الاردن للمؤتمر العام للمنظمة المذكورة ارجو موافقة المجلس على منحي اجازة من ٢٩/أيار/ ولغاية ٤ تموز ١٩٧٨

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عضو المجلس الوطني الاستشاري

وليد عصفـــور

السيد الامين العام

(د)

طلب اجازة مقدم من السيد وليد عصفور .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على الاجازة المطلوبة ؟

الجميع :

موافقون .

(ﻫ)

السيد الامين العام

كتاب معذرة من سعادة السيد حماده الفواز

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

ارجو التفضل بالموافقة على قبول معذرتي عن حضور جلسة اليـــوم لأسباب اضطرارية هامة .

واقبلوا فائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

حماده الفواز

دوله رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته

الجميع :

موافقون .

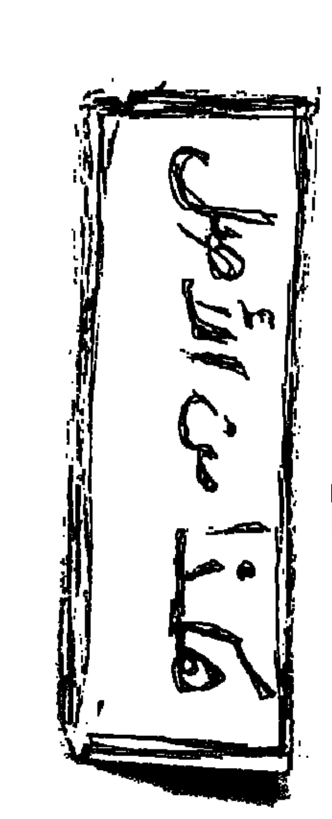
٣ – تلاوة الاوراق الواردة

دولة رئيس المجلس

تتلى الاوراق الواردة .

السيد الامين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت/٥١٠٦/٧٣ تاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ المتضمن احالة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية لسنة ١٩٧٨ الى المجلس ،



دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ٧/أ من قـــانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ابعث لدولتكم (٧٠) نسخة من مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الرأي فيه .

واقبلو فائق الاحترم

رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

يحال القانون الى اللجنة القانونية – هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، قبل ان يحال الى اللجنة القانونية اذا امكن ان يوزع علينا قبل الجلسة القادمة وليجري نقاش عام حوله في بعض نقاط يمكن ان يحال الى لجنتين.

دولة رئيس المجلس

الامر معكوس سعادة الاخ ، هذا مشروع قانون نظامنا الداخلي وتقاليدنا ان يحال الى اللجنة المختصة التي هي اللجنة القانونية واللجنة القانونية ، هي جزء مصغر من المجلس لايمتنع على اي عضو الاتصال معها واجراء الحوار وقد وزع مشروع القانون على كل الاعضاء وعندها اللجنة تدرسه مع الجهات المختصة بالحكومة وايضاً مع اي جهة بالمجلس ثم تعيد الى توصيات من اللجنة المختصة واذا احتاج الامر ان تجتمع اكثر من لجنة مختصة لهذا الامر وهكذا سيكون الامر .

دكتور كارلوس تفضل . . .

الدكتور كارلوس دعمس

انا انسب ان يحال الى اللجنة الاجتماعية .

دولة رئيس المجلس

ارجو عدم الكلام دون اذن

معالي الدكتور تفضل . . .

الدكتور اسحق الفرحان

دولة الرئيس انا اعتقد ان للقانون بعدين ، بعد قانوني وبعد اجتماعي وصلاحيته اللجنتـــين التربوية والاجتماعية والقانونية .

دولة رئيس المجلس

السيده انعام المفتي

السيده انعام المفتي

دولة الرئيس ، انني على اقتراح احالة القانون الى اللجنتين القانونية والاجتماعية واود ان اعلق على ما تفضل به الدكتور الشاعر ، بالنسبة لابداء اراء جميع الاخوان قبل ان تقوم اللجنتان بتقديم القانون ممكن حل هذا الموضوع بأن يقدم اي عضو اي مقترحات حول مو ضوع عقد اللجنتين .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك تفضل . . .

السيد سلمان القضاه

–في الواقع انه ما تفضل به الاخوان بايجاز عملية مطولة مادام ان اللجنة ستتخذ قرار وسيعرض على المجلس للمناقشة العامة ، وعندها كل عضو ممكن ان يناقش .

دولة رئيس المجلس

مشروع القانون وزع على جميع الاعضاء عندنا اقتراح بأن يحال الى اللجان المختصة اللجنة المختصة الاولى هي القانونية واللجنة الثانية المختصة هي لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية بحكم كونها اللجنة الاجتماعية .

* وزع على الاعضاء مع الجدول في ١٩٧٨/٥/٢٠

السيد سليمان عرار

انا أويد ان يذهب الى اللجنتين .

الدكتور جمال الشاعر

سيدي الرئيس نقطة نظام ، ولو انه يقرالنظام الداخلي بعد ولذلك لايجوز ان نعمل به قبل ان نقرره ، اذان هناك المادة (٢٥) منه تقول – يحيل مجلس الوزراء القوانين ومشاريع القوانين الى رئيس المجلس لعرضها على المجلس الذي يقرر احالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة ، فهذا باعتقادي ان التقليد الذي يمكن اننتبعه ، نحن لا نريد ان نناقش القواعد القانونية المبينة على النظام الداخلي . انما على الاقل نريد ان نبدي بضعة اراء استوعبناها من النظام وهذه الاراء تنورنا الى اية لجنة يحال . او الى اللجنتين غير مفيد اننتبع هذاالتقليد كل ما اجرى القانون انيحال الي . اللجنة المختصة ، انا اعتقد ان التقليد الذي يمكن ان نتبعه والذي لايتأثر يعرض على المجلس اولا كقراءة اولى او بدون قراءة ، هناك من يريد ان يتكلم ، ثم تحديد ضبطه نصف ساعة او ساعة ثم نحيل الى اللجنة

دولة رئيس المجلس

سليمان باشا

السيد سليمان ارتيمه

دولة الرئيس ، مثل ما قلت يحول القانون الى اللجنة القانونية ومن ثم نجري مقابلة بعض المسئولين من الحكومة ويعرض هذا القانون على المجلس ككل ، ومن ثم يصدر المجلس قراره فيه ويقره او لايقرره .

دولة رئيس المجلس

كمال بك تفضل . . .

السيد كمال الدجاني

أكمالا لما قاله الزميل الدكتور ، وحتى يتم النظام الداخلي للمجلس يحال القانون للمجلس والمجلس يضع القانون ويوزعه على الاعضاء ويتقرر ان يحال للجنة

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاهر

السيد طاهر حكمت

اعتقد ان اقتراح الدكتور جمال بأجراء مناقشة اولية للقانون ليس هناك تعليقاً . المناقشة الاولية للقانون قبل تقديم عرضه لها جدوى معينة للجنة المقترحةتوحي بتوجيهات معينة للجنة القانونية او للجنة المصغرة في دراسة مشروع القانون على ضوء هذه التوجيهات وبالتالي نختصر عملية اخرى قد يوصي المجلس بادارته الاولى باجراء . بأن يكون القانون مداراً على طريق معينة او ضمن مبادئ معينة ، فمن اجل ان لايعاد القانون مرة اخرى الى اللجنة القانونية ، لامانع من اجراء قراءة اولية على مشروع القانون على ضوء ما تراه من صيغة اولية ومن بعدها يحال الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

تفضل عبد الله بك . . .

السيد عبد الله اخورشيده

أويد القراءة المقترحة للاستاذ طاهر ، القراءة الاولية قبل التحدث واحالته الى اللجنة .

دولة الرئيس

وليد بك

السيد وليد عصفور

مناقشة اولية ، وليس قراءة اولية ، وانما يمكن ان نجري هناك مناقشة عامة لاي قانون قبل احالته الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

الفكرة الاساسية من طلب عرض اي قانون على المجلس ، قبل ان يحال من لجنة مختصةالفكرة الاساسية هي انه احياناً قد يرى المجلس رفض القانون كمبدأ جملة وتفصيلاً دون ان يحيله لبحثه بالنسبة لمجلسنا من حيث كونه يعني صفته استشارية اكثر منها تقريرية أو الزامية يخيل الي ان هذا الحق موضوع غلط يبقى الفائدة التي تحدث عنها الزميل الدكتور الشاعر والاخرين الاخوان

انما يمكن ان تحدث بعض التوجيهات الحقيقه انه اذا كثرت القوانين منتظر ان تكثر ، اعطيت توجيهات من الدراسة الاولى ، وايضاً غير ناضجة انا في الحقيقة مع احترامي للاخوان افضل ان يحال القانون للجنة ومن ثم القرار للمجلس .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، الاستاذ الشريدة تفضل

السيد عبد المجيد الشريده

سيدي أي مشروع قانون من المفروض ان يحال الى اللجنة القانونية بأعتبارها مختصة وبعد ان يرجع المشروع من اللجنة القانونية على المجلس طبيعي ان كل قانون له اهداف وله غايات ،ولكن مثلاً اذا كان يتعلق بالزراعة ووجد المجلس من اتحاد المزارعين واللجنة الزراعية اهتمام لاستكمال بعض المواضيع لابأس ، فمثلا عندنا بالنسبة للناحية الاجتماعية من اللجنة الاجتماعية لا تقرر قانون ، ولكن اهداف القانون وبرأيي انه يحال كل مشروع قانون الى اللجنة القانونية ، ثم يحيل المجلس اذا وجد ضرورة ذات اختصاص يحال الى لجنة الاختصاص .

دولة رئيس المجلس

شكراً

دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء

الواقع الذي يهم الحكومة في هذا الموضوع هو صفة الأستعجال في هذا القانون ولا شكأن لهذا القانون ابعاد اجتماعية على المجتمع الاردني الواحد ، ولاشك بأن هذا القانون هو قانون حديث ويطبق لأول مرة لدينا في الاردن ، ومن المعلوم بأن هذا القانون مر عليه من بعد الرسالة الملكيةالسامية من وصفه مدة عام ، واذكر في عيد العمال السنة الماضية ، كان هناك توجيه ملكي الى الحكومةبمناسبة عيد العمال بأن يوضع قانون للضمان الاجتماعي الحكومة استمرت في وضع هذا القانون ، شكلت لجان من نقابة المحامين ومن المختصين في الحقل الاجتماعي ، واعلن عنه بالصحف ، وشاركت فيه الغرف التجارية واتحاد العمال وغرفة الصناعة والمهنين فترة من الزمن الى ان تبلور بالشكل الموجود لاشك باعتقاد الحكومة ان تكون اللجنة الاجتماعية لها رأي بهذا الموضوع لانه له ابعاد اجتماعية ايضاً ولكن الذي يهم الحكومة في هذا الموضوع هو الاستعجال لانه كان متوقعاً في (اول) الشهر الحالي ان يصدر هذا القانون ، وان يكون نافذاً بمناسبة عيد العمال الحالي وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

لكي نسهل على المجلس ، عملية القوانين ارى ان يحال فوراً الى اللجنة القانـونية واللجنة القانونية تعطي الرأي وبعدها الرأي للمجلس اما ان يقبل او لا يقبل ، وفي الحالتين سيعود القانون الى مجلس الوزراء المختص في الموضوع رأي المجلس

رأي استشاري ويبدي المشورة ، واذا دخلنا في متاهات التفسير لن نصل الى نتيجة ، لكن تسهيلا للغرض ، يحال القانون الى اللجنة القانونية مباشرة وهي تدرسه وعندما تنتهي اللجنة القانونية منه عندها يبحث المجلس فيما اذا كان يريد ان يعدل او يرفض او يعطي الرأي بقراءته ، كل هذه الحالات تعود للحكومة لتقرر القانون او ان لا تقرره لذلك اختصاراً للطريق اي ان تدرسه ويحال الى اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي ابو هشام امامنا اقتراحين الاقتراح الاول هو احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية المختصة والى اللجنة الاجتماعية معاًولها علاقة وطرف اصلي ايضاً بالبناء الاجتماعي وفي الامور الاجتماعية الاقتراح الآخر هــو التريث والدراسة الاولية .

دولة رئيس المجلس

الاقتراح فاز بالاحالة الى اللجنة القانونية والاجتماعية ولا يمتنع على اي عضو سواء دكتور كمال الشاعر او غيره اذا جد له او وجد خلال الاسبوع اي شيء او رأى يبعث به ، ولا يمتنع عليه بعد قراءة قرار اللجنة في المجلس ان يبدي اراءه حوله

السيد كمال الدجاني

يجتمعوا معاً .

دولة رئيس المجلس

اي نعم يجتمع معاً .

السيد احمد الطراونه

ارى من الآن ان نضع مبــادي وقواعــد لاحالة القوانين وفي ضو خبرتنــا البرلمـانيــة في هــذا البلد وتجربتنا الديمقراطية دوماً القوانين خاصة دولة الرئيس ابدى رأي الحكومة باهمية هذا القانون والدراسات الطويلة العميقة الواسعة التي اجريت عليه وانه يهم قطاع كبير من المجتمع ويهم الوطن ككل . لذلك فما دام مشروع القانون قد وزع على المجلس الكريم . فأني اضع الاقتراح باحالته الى اللجنة القانونية والاجتماعيــة معاً في التصويت للمجلس الكريم . من يوافق على احالته الى اللجنتين المختصتين .

الامين العام

(٤٥) صوتاً

دولة رئيس المجلس

دولة الرئيس تفضل

دولة رئيس الوزراء

في الواقع من ناحية القوانين ، ترى الحكومة بأن اي قانون يعرض على المجلس الكريم ومن ثم يحال الى اللجنة المختصة ، ان يطلب الوزير المختص وقسم التشريع المختص ليجلس مع اللجنة القانونية وان يعطي الابعاد لكل مادة ليخرج بالرأي والمشورة ، على اساس تبادل الآراء من ناحية مبدأ ما في عند الحكومة أي اصرار على ناحية معينة لاي قانون ، وانما بالحوار يمكن ان نصل الى الشيء الذي يخدم المصلحة العامة ، وزير العمل اذا رغب المجلس بناء على اقتراح الدكتور جمال الشاعر ان يضع المجلس في الصورة ووضع هذا القانون وابعاده الاجتماعية والخدمة الاجتماعية فوزير العمل مستعد ان يقدم في جلسة قادمة شيء للمجلس يبين الابعاد الاجتماعية والاسباب الموجبه لطلب الحكومــة لوضع هذا القانون اما من ناحية اللجان فأن الحكومة على استعداد ان تلبي طلب اي لجنة لاي متخصص سواء كان وزير او من ديوان التشريع أو اللجنة القانونية . الوزراء سيشاركوا أي لجنة ايضاً في ابداء الرأي واسباب وضع القانون والابعاد الاجتماعية خاصة في هذا القانون ، لانه بأعتقاد الحكومة انه اهم قانون سنته الحكومة الحاضرة ، هو اهم قانون لديها كل مادة في هذا القانون اخذت نقاش طويل جداً لانه ليس كالقوانين الاخرى لان كل مادة لها ابعادها وابعادها الاجتماعية ، ولذلك هذا القانون اخذ نقاش طويل جداً فأنا ارحب بأسم الحكومة على اساس ان يكون النقاش أيضاً مع وزير العمل ومع اللجنة القانونية التي سارت مع هذا القانون فترة طويلة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

كمال بك انتهينا من الموضوع .

السيد كمال الدجاني

ارجو ان يكون مع كل قانون الاسباب الموجبة لوضعه .

دولة رئيس المجلس

هذا شيء اساسي ورجاءاً اصحاب المعالي في اي مشروع قانون ان يكون مرفق معه الاسباب الموجبه معالي الدكتور تفضل . . .

اذا سمحت لي ، اريد ان اعلق على هذه النقطة بالذات . . . . .

اود ان انوه بمناسبة احالة مشروع قانون التأمينات الاجتماعية الى اللجنتين المختصتين بان هذه بداية هامة ومباركة سواء في مقدمة الحوار الذي جرى او في همية الموضوع الطروح الذي نوه دولة الرئيس بها والتي ليست بخافية على احد لا من اعضاء المجلس الكريم ولا من مجتمعنا وان اللجنة الخاصة والمجلس الكاملة امام مسئولية هامة ومقدسة وكبيرة لان هذا بقانون خاصة يتناول قطاعات كبيرة من المجتمع ، ولسوف ينعكس في جهد اللجنة وجهد المجلس ايمان هذا البلد بالاطار العام الذي يقود المسيرة اطار التكافل والمحبة واطار التراث الروحي العريق واطار متطلبات العصر والنظرة المستقبلية لسلامة بناء الاردن وسلامة دور الانسان فيه الذي هو الثروة الحقيقية والذي هو الاساس في النهضة بناءاً وانتاجاً ونظرة الى اي واجبات تتحملوها في معاركنا المقبلة وتحدياتنا . من هذا المنطلق فانني ادعو اللجنة في ان نسارع وان تكثف اجتماعاتها سواء بالاتصال مع المسئولين او بالحوار مع المجلس نفسه حتى يكون من هذا القانون نموذج نقدمه بين يدي مجتمعنا على جدية العمل في هذا المجلس الوطني الاستشاري الذي كان هدفه هو معاونة مؤسسات الدولة الاردنية بكافة اطرافها ك وجوانبها والله ولي التوفيق .

الدكتور محمد عضوب الزين

كنت ارغب بالانتظار حتى ينتهي المجلس من جدول الاعمال ، ولكن اود ان اغتنم وجود دولة رئيس الوزراء واتقدم بطلب على ان يوضع على جدول الاعمال بالجلسة القادمة ، وطلبي هذا هو انه تفضل دولة رئيس الوزراء ، والقى بيانه السياسي ولقــد تفضل الكثير من الاخوان اعضاء المجلس بالمناقشة الهادفة البناءة واصدر المجلس بيانه حول ذلك ولكنني اتقدم بطلب الى دولة رئيس الوزراء لالقاء بيان كما يسمى (بالسياسة الداخلية) واحتياجــات النــاس ومشاكلها لانها من حيث الاهمية ان لم تزد في نظري لاتنقص عن اهمية العلاقات العربية الدولية .

دولة رئيس المجلس

شكراً دكتور ، كنت افضل ان ننتهي من جدول الاعمال وان بعدها لايمتنع عن اي عضو من المجلس الكريم ان يقدم اقتراح الرئاسة المجلس بالصورة الاصولية ووفق النظام الذي سوف نبــدأ باقرارة ودراسته هذا اليوم .

الاخ الحاج بدير تفضل . . .

السيد محمد علي بدير

سيدي الرئيس ، المادة من جدول الاعمال تلاوة محضر الجلسة السابقة

دولة رئيس المجلس

تلاوة محضر الجلسة السابقة ؟

السيد سلمان القضاه

في الواقع الذي تفضل فيه الحاج ، لايجوز تلاوتها لانها (سرية) .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، سلمان بك

دكتور نريد الاستمرار بجدول الاعمال .

دكتور كارلوس دعمس

ارجو تحديد اجتماعات اللجنة .

دولة رئيس المجلس

السيده وداد ، تفضلي

السيده وداد بولص

جدول الاعمال لايصلنا ، لحد الان لم يصلنا جدول الاعمال ، ولا اعلم عنه اي شيْ .

دولة رئيس المجلس

وزع جدول الاعمال بالبريد ، ونحن نعاني من هذه المشكلة .

الدكتور محمد عضوب الزبن

دولة الرئيس فهمته من كلام دولتكم انه سوف اقدم طلب الى رئاستكم بهذا الموضوع ، لكن هل يعرض على المجلس الان ؟

دولة رئيس المجلس

قدمه لي وانا اعرضه . بدنا وقت ، كل الاقتراحات وكل الطلبات تقدم لرئاسة المجلس اولا لنكمل جدول الاعمال . . .

٤ ـ تلاوة قرارات اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

وليتفضل مقرر اللجنة القانونية الى المنصة .

(أ)

السيد سلمان بك مقرر اللجنة القانونية

قرار رقم (٣) بشأن مناقشة مواد النظام الداخلي في اجتماعات متعددة .

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية مساء يوم الاربعاء الموافق ١٩٧٨/٥/٤ بكامل نصابها وبحضور رئاسة دولة رئيس المجلس ونظرت في مسودة مشروع النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري والذي تلاه مقرر اللجنة السيد سلمان القضاه والمقدم من قبل اللجنة الفرعية المكلفة بوضع النظام وقد تداولت في معظم نصوص ـ هذا لنظام على ان تعقد الجلسة القادمة لاتمام البحث الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٧٨/٥/٧ .

اللجنة القانونية

(ب)

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الخميس الموافق ١٩٧٨/٥/١٨ بكامل نصابها وبحضور رئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي وبعد ان شكلت لجنة فرعية لوضع مشروع النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري وبحثت اللجنة هذا المشروع في جلسات سابقة متعددة ، وتوصلت الى الصيغة التالية المعروضة على المجلس الكريم ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم

بقبول المشروع بعد مناقشته ومن ثم احالته الى الحكومة لاجراء المقتضى القانوني .

اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

ارجو من عطوفة المقرر تلاوة النظام مادة مادة للموافقة عليه .

نظام رقم

النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري صادر بمقتضى المادة (١٧) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨

الفصل الاول

المادة(١)

يسمى هذا النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يفتتح المجلس وتنعقد اولى جلساته خلال اسبوع من تاريخ تعيينه بدعوة من رئيسه

دولة رئيس المجلس

وصفي بك

السيد وصفي ميرزا

يفتتح المجلس وتنعقد اولى جلساته للاستماع الى خطاب الافتتاح .

السيد المقرر

ما في افتتاح افتتح مرة واحدة .

السيد وصفي ميرزا

لا لا ..

لايجوز ان تضع نظام على حساب المجلس ، فطالما افتتح المجلس بخطاب لابد لهذا الخطاب ان يرد لأنه الخطاب دعم للمجلس ودعم لشخصيته ، وتثبيت الخطاب لصفة المجلس . ولابد للخطاب ان يرد بالنظام الداخلي ، اذا وجه ، لانه يمكن ان يوجه ويمكن ان لايوجه . الحقيقة يجب ان يثبت بنص بالنظام ، وضروري لصفة المجلس القانونية والمعنوية .

السيد المقرر

ياسيدي ، في الواقع انه هنا راعينا احكام القانون بالضبط ، انه رئيس المجلس هو الذي يدعو المجلس للانعقاد وفي اول جلسة يؤلف فيها مجلس وطني استشاري وهي مرة واحدة كل سنتين ، يفتتح المجلس اولى جلساته خلال اسبوع من تعينه بدعوة من رئيسه بطبيعة الحال يكون معين .

بالنسبة لموضوع الافتتاح الرسمي الحقيقة نحن عالجناه بالمادة (٤) انه اذا رغب جلالة الملك بالقاء خطاب بالمجلس حتى ليس بالافتتاح في اي طرف من الظروف خلال الفترة هذه اذا رغب جلالة الملك في القاء كلمة سامية بالمجلس او من خلال هذا المجلس ترك الباب مفتوح على اساس ان المجلس عندها ان يتخذ او ان يختار لجنة للرد على الخطاب الملكي .

دولة رئيس المجلس

تفضل معالي وصفي بك

جميع القواعد الدستورية او التشريعية في حالة افتتاح المجلس لابد من الخطاب ، لانه الخطاب اول خطاب ، يتضمن سياسة الدولة الخارجية والداخلية ولذلك ليس من المعقول ان يجتمع المجلس فقط للتصديق على القوانين لانه من الضروري ان يساهم المجلس في سياسة الدولة الخارجية والداخلية ، وهذا لا بد له من نص .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك تفضل .

السيد طاهر حكمت

يا سيدي اذا وضعنا نصاً في النظام يفرض القاء خطاب من رأس السلطة ورأس السلطات جميعها ان يخاطب فيه المجلس ، نكون فيه بذلك قد خرجنا عن مفهوم القانون لان القانون لم يتضمن مثل هذا بالذات حتى لوضع مثل هذا الالزام في نص النظام فأنه خاطئ لانه لا يستند لاي قانون . ومعلوم انه هنالك فرق بين ما يسمى خطاب العرش الذي يقدم امام المجالس المنتجة والمجالس النيابية وهو جزء من النصوص الدستورية فيه وبين هذا المجلس الذي هو نسيج وحده ولا نستطيع أن نسحب عليه سائر الاحكام التي تسري على المجالس النيابية ولذلك فأنني اعتقد ان اي نص على الزام على خطاب العرش او الخطاب الموجه من جلالة الملك الى المجلس هو الزام غير طبيعي ويجب استبعاده من النظام .

دولة رئيس المجلس

شكراً ... شفيق بك

السيد شفيق الزوايده

انا ارى ان نوافق على المادة كما وردت بالنظام .

دولة رئيس المجلس

هنالك اقتراح .

تفضل عبدالله بك

السيد عبد الله الريماوي

اقترح تعديل هذه المادة بأضافة الفقرتين التاليتين وتسمية كل منها أ – و (ب) و (ج) الفقرة المقترحة – ب –

مع مراعاة احكام الفقرة السابقة يجتمع المجلس في دورتين عاديتين كل منها تمتد : (أ) الاولى من اليوم الاول من كانون الثاني حتى اليوم الثلاثين من نيسان . وتمتد الاخرى من اليوم الاول من ايلول حتى اليوم الحادي والثلاثين من تشرين ثاني من نفس السنة .

(ب) ويجتمع المجلس في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة الى ذلك .

مبررات هذا الاقتراح – لهذا الاقتراح تبريران الاول – انه اقتراح يتيح تنظيم اعمال المجلس على مدار السنة بطريقة واضحة المعالم تتيح فرصة ادراك معنى الدورة العادية والدورة الاستثنائية والتبرير الثاني مرتبط بأمر اقترحته في تعديل القانون نفسه ، ويتعلق بحصانات ، اقترحت تعديل القانون القانون بحيث يتمتع الاعضاء بحصانات ، تأكيداً على ان تمتعهم بهذه الحصانات لا يتعارض مع احكام الدستور من جهة ويعطيهم من المعاني المعنوية ما يزيد من تراث هذا المجلس .

ولما كان من غير المستفاد أن تمتد الحصانة الى جميع السنة ولا بد للدورات فأن الاخذ بمبدأ الدورات يجعلنا في موضع افضل وأشمل بقبول الحصانات هاتان النقطتان هما لصالح هذا الاقتراح وأراد على نقطة محتمل أن تطرح للرد عليها وهي ان هذا الاقتراح يقطع الاستمرار التشريعي فيقال ان الحكومة تحتاج الى سن القوانين عبر السنة كلها فاذا اجيز بدورة بالنص اذا كان غير منعقد بدورة معينة او لفترة معينة فان هذا يحول دون استمرار التشريع قد يقال هذا الكلام ، وقد يستند اصحابه الى المادة ٩٤ من الدستور فيقولون انه في حالة وجود مجلس نواب منتخب الذي له دورات عادية ودورات

استثنائية فان الاستمرار التشريعي مضمون بنص المادة الدستورية التي تجيز وضع القوانين المؤقته وهي المادة ٩٤ – ولدى قراءة المادة ٩٤ فيتضح الموضوع بما يلي تقول المادة – عندما يكون مجلس الامة غير منعقد أو منحل يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقته .

٢ – في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل . معنى هذه المادة ان التشريع بمعناه العادي يكون متوقف .

المستمر هو التشريع لاغراض استثنائية وعاجلة وضرورية لا يحول دون تحقيق ذلك ابداً لانه يجيز دعوة المجلس لدورة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك . فمن هنا فأنني ارجو الاخذ بهذا الاقتراح . واكرر أنه غير متعارض مع الدستور لا نصاً ولا روحاً .

دولة رئيس المجلس

معالي احمد بك تفضل . . .

السيد احمد الطراونة

الاستاذ عبد الله الريماوي ابدى اقتراحه ثم رد على هذا الاقتراح برضه من سيرد على هذا الاقتراح اظن انه يقع في الرأي الثاني ، هذا المجلس ...

السيد عبد الله الريماوي

(مقاطعاً) . : : :

دولة رئيس المجلس

.. يريد ان يتكلم يا عبد الله بك ، ولك الحق ان ترد عليه رجاء . . . .

السيد احمد الطراونه

الواقع انه في القانون عندنا

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك طلب عقد دورتين لانحكي عن الحصانات ، الحصانات ليست موضوع بحثنا الان .

السيد احمد الطراونه

– القانون ، قانون المجلس الوطني الاستشاري يعني الاستمرارية وليست له دورات لسبب انه يعطي المشورة للحكومة ، والقياس على المادة ٩٤ من الدستور قياس بعيد جداً ، واكرر ان الحكومة في الحياة التشريعية البرلمان ، الحكومة تستطيع في غياب المجلس ان تتصرف كيفما تشاء وتضع القانون الموقت هو يعني ينتظر من المجلس الاستشاري او البرلمان او مجلس الاعيان اعطائه اي رأي ، اما في هذه الحالة بوجود القانون الموجود عندنا الان ، عندما تريد الحكومة ان تضع قانون يجب قبل قراره ان تعرضه على المجلس وبما ان الحكومة ليست لها دورات فمعنى ذلك ان المجلس الذي هو مستشار الحكومة ليس له دورات كذلك ، الحكومة في قضية المادة (٩٤) ما تفضل به الاخ عبد الله وارد بالدستور في حالة وجود مجلس الامة اما في حالة عدم وجود المجلس فان الحكومة تشرع كافة القوانين ، اذن وجود القانون يصبح ضرورة ولايوجد سلطة اخرى تشرعه . ولذلك الحكومة تشرع كل قانون فيما يتعلق بالقوانين التي تصدرها ولا تنتظر ان هذا القانون ضروري او غير ضروري ولذلك القياس على الدستور بين مجلس الامة وبين المجلس الاستشاري خلاف مع الفارق ، لايجوز ابداً . لذلك اذا كان المجلس له دورات ، ثانياً الحكومة تضع كل تشريع تحتاجه البلد ، والمجلس هنا يعطيها المشورة لذلك ارجو ان لايكون هنالك دورات ، ولكن يستطيع المجلس ان يمدد جلساته شهر اوشهرين سنة سنتين هو ما يراه مناسب وجود قضية دورات هو

قياس ، من بين مجلس الامة والمجلس الاستشاري مع وجود الفارق ، لذلك ارى ان لايأخذ المجلس بهذا الرأي وان تكون جلسات المجلس مستمرة .

دولة رئيس المجلس

شكراً . . .

السيد المقرر سلمان القضاه

ياسيدي في الواقع الملاحظات التي ابداها معالي احمد بك هي واردة واؤيدها مع لفت النظر الى ان مهمة هذا المجلس كما هو واضح في قانون المجلس الوطني هي مهمة استشارية والقوانين التي تصدرها الحكومة هي قوانين مؤقتة حتى ولو عرضت على هذا المجلس الكريم وابدى مشورته فيها ،فيظل موضوع المادة (٩٤) مستمرة الى ان تعود الحياة البرلمانية وقد عالج المجلس في موضوع الاستراحة وفي موضوع العطل المادة (٩٧) من المشروع انه يحدد المجلس مدة العطلة السنوية وعلى الرئيس ان يحيط رئيس الوزراء علماً بذلك حتى يكون في نوع من التنسيق وهذا كل ما هنالك ولهذا ارى انه التعديل المقترح من الاخ عبد الله لا يتطلب في الحقيقة وضعه .

السيد عبد الله الريماوي

ارجو ان يكون هناك متسعاً من الوقت وسأتكلم بعد ان يبدي الاخرين اقتراحاتهم وسأتكلم فيما بعد .

السيد طاهر حكمت

انا اوافق اللجنة المحترمة على ان القياس بين اللجنة ومجلس النواب هو قياس معنوي ولكنني خلافاً لما تفضل به الاخ عبد الله الريماوي اؤيد اقتراحه ، ولكنني ارى ان هذا الاقتراح يجب ان يعلق على اقرار الحصانة فاذا اقر مجلسنا اقتراحه هذا بالحصانة كامل الاعضاء كان هنالك ضرورة تشريعية دستورية وضرورة متعارف عليها لعقد دورتين منفصلتين وتعزيز اقرار

لايكون المجلس منعقداً خلالها ولايتمتع فيها ولكن عند تقرير الحصانة لايجوز ان يكون مستمراً الى ابد الابدين ، ويجب ان تكون هناك دورات ممكن ان تلاحظ فيها الحكومة ولذلك انا اقترح تعليق موضوع الدورات .

السيد المقرر

الحقيقة يا سيدي النظام وضع ضمن الاطار القانوني لما يتعدل نعدله .

دولة رئيس المجلس

تفضل عبد الله بك ، وبعدين ننظر في المادة

السيد عبد الله الريماوي

كلامي كتالي قسم في الموضوع وقسم في الشكل

دولة رئيس المجلس

موضوع الدورات وليس الحصانات.

السيد عبد الله الريماوي

الموضوع الذي نبحث فيه اذا اراد الاخوان وأحمد الطراونه المداعبة فله ذلك .

الواقع أنا من النوع الذي يعجب بالمداعبات اذا المجلس الكريم عنده الرغبة والاستعداد ...

دولة رئيس المجلس

مش كثير

السيد عبد الله الريماوي

لانني أقدر من الاخ احمد على المداعبات التي تلعب بالموضوع

بالنسبة للاخ طاهر هي انا في الواقع ماكنت غير متوقع ان يوافقني بالعكس .

الواقع انه طلب الدورات لا يعني ابداً اعاقة العمل التشريعي أما في استمرار الاصرار على ان هذا المجلس يتحرك بأجتماعاته وعطلاته وابداء

الرأي وغير ابداء الرأي مع الحكومة ومع تحركها في ذلك معنى لتأكيد الوظيفة .

في مثل ذلك كنا معالج من التوجه .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك رجاء هذا امر بت فيه اعلى مجلس تفسير قوانين ولا يجوز ان يوضع موضع الهمز والغمز . هذا تأكيد يعني وظيفة او مش وظيفة هذا موضوع بت به على اعلى مستوى دستوري بالبلد

السيد عبد الله الريماوي

أولا انا لا يوجد — احراج بيني وبين دولة رئيس المجلس ، أنا لم اخرج فيما قلت عما يجيز القانون والتعارف كالعادة ، ورجائي لدولة الرئيس قبل ان يطلب مني او يقاطعني انه يفضل ذلك ومعه ، انا لم اتعرض قلت انه هذا الاصرار هو من احد معاني التأكيد بالأمر ، وهو جزء بالعربي

وللذلك ولانني أريد ان يتبين الاخوان ان كل ما من طبيعته ان يبدي هذا ورأي جديراً ان يطرح وان يأخذ صفة ، ثانيا الاقتراح المطروح انجح خطوة للمجلس ما دام أخذ شهرين او ثلاثة ما دام هو مرتبط بالحصانة للذلك أنا ايضاً من خلال ما تفضل به الاخ طاهر سأوافقه على سحبه اقتراحي لحين البت في هذه النقطة ريثما يبت في موضوع الحصانة .

دولة رئيس المجلس

نحن الان امام سحب اقتراح معالي عبدالله بك في هذا الوقت واقرار المادة كما جاءت

السيد عبد الله الريماوي

لا . لا . تعليق .

دولة رئيس المجلس

تعليق شو التعليق .

السيد المقرر سلمان القضاه

لا . لا . نحن نعلق نظام .

دولة رئيس المجلس

لا نستطيع ان نعلق

السيد عبد الله الريماوي

اربط اقتراحي مع الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

المادة نريد أن نصير الى قرأتها وعرضها على المجلس وهو صاحب الحق .

السيد عبد الله الريماوي

انا لي اقتراح انا اقترح ان يعلق التصويت على هذه المادة ريثما يبت في الموضوع .

السيد المقرر سلمان القضاه

انا برأي أن أقترح الاخ معالي عبدالله بك سابق لاوانه ، مادام امامنا القانون يجب ان نضع نظامنا الداخلي وفق القانون . واكرر مرة اخرى اذا عدل القانون سنعدل هذا النظام .

السيد عبد الوهاب المجالي

الذي اتضح لي ان اقتراح الاخ معالي عبد الله بك يتعلق في وضع دورات ، الدورات هذه اذا زادت وضعت الحكومة في فترة زمنية طويلة اقل شيء شهر والحكومة المادة المشار لها المادة (٩٤) للحكومة الحق ان تصدر قوانين موقتة لها صفة الاستعجال ، جاءت الحكومة وبهذا القانون وطلبت التقيد بالمادة انه لايجوز لها ان تصدر قانون الا اذا استشارت المجلس ، فاذا عطلنا المادة لتسقط المفهوم ، اصبحت الحكومة حتى دستورياً ولا قانونياً لاتستطيع ان تمارس اعمالها ،

الرسمية وبالتالي هذه الاقتراحات موقوفة على القانون حكماً فلايجوز ان نعدل بالنظام ما يخالف القانون دولة

دولة رئيس الوزراء

في الواقع ، احب ان اضع الاخوان بالخلفية التي وضع بها قانون المجلس الوطني الاستشاري ، فالقانون وضع في مجلس الوزراء كسلطة تشريعية وبحث الاقتراح الذي يتقدم به الان الاستاذ عبد الله الريماوي بالدورات واخذ مجال بالنقاش ولكن وجدنا عند وضع هذا القانون بانه لايمكن للحكومة ان تتجمد باستشاراتها فترة طويلة من الزمن وكما أننا وجدنا ان مهمة المجلس الوطني الاستشاري هي ليست بالضبط مهمة مجلس النواب فاغفلنا الدورات والاشاره اليها لتستمر الحكومة بأخذ الاستشارات في جميع المجالات سواء كانت قانونية او غير قانونية هو له طبيعة معينة لهذا المجلس ، واؤيد الاخوان الذين قالوا هو ليس مجلس نواب والمادة (١٥) –أ– وضعت بالنظام فاذا سيحدث ؟ ، النظام الداخلي من قراءتها في دلالات على انه لايوجد دورات لهذا المجلس يعني لم يكن المشرع ليصرف الكلمات غلوائية وانما كان له مقاصد بالفعل بأن تكون جلسات المجلس الوطني جلسات مستمرة لان الحكومة لاتستطيع في فترة التعطيل ان تشرع جميع الامور وجاء القانون ليقول على الحكومة ان تستشير هذا المجلس وان تأخذ رأيه الاستشاري ، فلا ادري كيف يمكن التوفيق بالتعطيل ، نظام وقانون مجلس النواب والنص الدستوري يختلف تستطيع الحكومة أن تضع القوانين ومن ثم تعرض القوانين على المجلس النيابي في حال افتتاح الدورة ، طبعاً افتتاح اى دورة تحتاج الى ارادة ملكية الى آخره نصت علية القوانين وتنص عيه الانظمة فأي امر منش هذه الامور أن باعتقادي المتواضع او رأيي المتواضع بانه كان واجب النص عليه بالقانون وليس بالنظام لايجوز ان ينص النظام على مثل هذه الامور ، ولم ينص عليها في القانون وذلك عن علم ووعي وليس عن سهو ، وشكراً

دولة رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس .

السيد محمد علي بدير

سيدي دولة الرئيس . ايجازاً للموضوع واكمالا للنظام ان تقرأ المادة كما وردت واذا كانت هناك اعتراضات عن المادة بالتعديل تطرح ونثني بعد ذلك على المادة .

دولة رئيس المجلس

اقرأ المادة كما هي سلمان بك

السيد المقرر

« يفتتح المجلس اولى جلساته خلال اسبوع من تاريخ تعيينه بدعوة من رئيسه .

دولة رئيس المجلس

المادة كما جاءت في قرار اللجنة القانونية موضوعه على التصويت من يصوت عليها ؟ من يثني عليها ؟

السيد عبد الله الريماوي

يطرح اولا التعديل ، ويتلو التعديل ثم المادة وتطرح بالتصويت .

دولة رئيس المجلس

من يثني على اقتراح عبد الله بك بالتعديل . ؟

السيد عبد الله الريماوي

يؤجل البث في هذه المادة لبينما يتم البث في تعديل القانون المتعلق بالحصانات يؤجل البث في هذه المادة

السيد احمد الطراونة

يعني عندما نبحث بالواقع . . . .

السيد المقرر

انا اقول ممكن . . . . الحقيقة اذا عطلنا هذه المادة فكأننا ننتظر شيئاً يعني ننتظر وضع القانون او اقتراح معالي عبد الله بك موضع التنفيذ الان نحن امام قانون وامام حالة قانونية واقعة فاذا اجلنا هذه المادة معنى ذلك انه نوحل النظام من حيث النتيجة وهذا مالا برضاه المجلس .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

سيدي الرئيس . يبدو أن روح الاستعجال بدأت تضر بعمل هذا المجلس . اولاً من المؤكد أن البت في نظام مثل هذا النظام لا بد ان يأخذ حقه بما له وما عليه ، فاذا وجدنا مصلحة في اية مرحلة بأن نؤجل البت في مادة عندما تستكمل الابحاث في مواد اخرى فأن هذا عملاً شرعياً واصولياً طالما أننا لم نصل الى التصويت على مشروع النظام ككل وبالتالي نحن في مرحلة الاقرار ولسنا في مرحلة الموافقة النهائية .

وهذا شيء مشروع ويجب ان يضمن حد ادنى بأن نتدارس ما يمكن ان يكون مفيداً لعملنا.

دولة رئيس المجلس

أنا احب ان الفت نظر المجلس الى ان مشروع النظام قد مضى عليه اسبوع كما وزع في الاسبوع الماضي وان تأجيل وربط وتعليق اي شيء في النظام او اي مادة في التنظام معنى اننا لا ننجز لا قانون ولا النظام .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ عصفور تفضل .

السيد وليد عصفور

دولة الرئيس اعتقد ان اقتراح الاخ عبدالله الريماوي غير مقبول لانه يربط شيء بشيء آخر، لو فرضنا بقي التعديل او تأخر ممكن الاقتراح بتأجيل أو تعليق المادة غير مقبول لانه يربطنا بشيء غير معلوم بماذا سيكون او متى سوف يتم .

دولة رئيس المجلس

السيدة انعام المفتي تفضلي

السيده انعام المفتي

سيدي دولة الرئيس نحن ننظر في هذا النظام الذي هو منبثق من قانون المجلس الموضوع وعلى هذا الاساس لا يمكننا ان ننظر في واقع اي مادة على ضوء تعديل القانون وكما تفضل السيد المقرر يجب ان ننظر الى هذه المظاهر من هذا المنطلق فاذا نظرنا من هذا المنطلق كان هو الدارج .

دولة رئيس المجلس

وتأييداً لكلام السيدة انعام اذا عدل القانون يصبح تعديل النظام سهلاً ولا يمتنع علينا ان ندخل اي تعديل لكونه سهلاً .

السيد عبد الله الريماوي

لو عدنا الى الموضوع قليلاً لظهر ما يلي عندما قدم اقتراح بتعديل القانون منح فكرة تأجيل البحث في تعديل القانون الى ما بعد النقاش ونوقش واتخذ المجلس الكريم حينئذ موقفاً ملخصه أن تعديل تعديل القانون هو المسبق على تعديل النظام وجرى التصويت لانه فعلاً وضع النظام في ضوء القانون الجديد ما دام مطروح موضوع التعديل . ان تعديل هذا القانون كان جدير بأن ينتهي ويصدق

دولة رئيس المجلس

الان اقرأ المادة وهي مطروحة للتصويت.

السيد المقرر

(يفتتح المجلس وتنعقد اولى جلساته خلال اسبوع من تعيينه بدعوة رئيسه) .

دولة رئيس المجلس

من يوافق على هذه المادة كما جاءت من اللجنة القانونية .

السيد الامين العام

اثنين وخمسين صوتاً

« موافقة » .

السيد المقرر

(متابعاً المادة ٣

ـ أ ـ

« تعتبر جلسة المجلس قانونية بحضور ثلي اعضاء على الاقل عند افتتاحها على ان تعتبر قانونية اذا استمرت بحضور الاغلبية المطلقة للاعضاء .

ب ـ في الجلسة الاولى للمجلس يفتتح الرئيس الجلسة ثم تتلى الارادة الملكية السامية بتعيين رئيس واعضاء المجلس ، ويقوم الرئيس والاعضاء كل على انفراد وقبل مباشرتهم العمل بالمجلس بحلف اليمين بالصيغة التالية .

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للوطن والملك وان احافظ على الدستور وان اخدم الأمة وان اقوم بواجبي بأمانة وتجرد . »

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة (٣)

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة ٤ ـ اذا وجه جلالة الملك خطابا الى المجلس يشكل المجلس لجنة للرد على الخطاب الملكي تعرضه اللجنة على المجلس لمناقشته واقراره ويقوم رئيس المجلس واللجنة برفع الرد الى مقام جلالة الملك خلال اسبوع من تاريخ توجيه الخطاب الملكي .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة ـ ٥ ـ

« يشرع المجلس بعد ذلك بأنتخاب نائبي الرئيس » .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ عصفور تفضل .

السيد وليد عصفور

لو سمحت دولة الرئيس أرجو ان تعدل المادة على الشكل التالي بدون ان يشرع . ينتخب المجلس نائبي الرئيس بالجلسة التالية او في جلسة الافتتاح .

السيد المقرر

إذا سمحت ربما الوقت لا يساعد على انه يجري في أول تشكيل مجلس ربما يكون في تأخير لا يمنع ان نعملها بعد الظهر نعملها ثاني يوم ولذلك اما الخطوة العملية التي تلي القسم هو انتخاب نائبي الرئيس .

دولة رئيس المجلس

هذا متبع في موضوع مجلس النواب يا استاذ وليد .

دولة الرئيس

دكتور جمال الشاعر تفضل

الدكتور جمال الشاعر

القول بأنه لا مانع من ان نؤجل الانتخاب مدة ساعة او ساعتين هو قول غير معقول ولكن المبدأ الذي اشار اليه السيد عصفور هو المعقول ، وهو ان يجري الانتخاب ، الحقيقة السر في ذلك هو ما يلي هو أن يصدر تعليق من اعضاء المجلس الكريم ...

دولة رئيس المجلس

اسبوع معاك ....

الدكتور جمال الشاعر

الفترة قصيرة الحقيقة غير معقول ان قبل ابتداء الجلسة ان نبدأ بالانتخاب لا يوجد مهلة كافية للاعضاء لان يتشاوروا مع بعض المواقف ان يبتدىء بخطاب العرش وبعدها تأتي جلسة ثانية قد تكون بعد اسبوع او بعد ساعتين حتى تكون هناك فرصة نعرف بعض لان الانتخابات بالجلسة الماضية كان فيها كثيراً من الاستعجال .

السيد احمد الطراونه

هناك فرق بين أن نبدأ الانتخابات وبين ان نكمل الانتخابات ، عندما يفتتح المجلس أن نبدأ بالانتخاب .

دولة رئيس المجلس

ليس ،

الدكتور اسحق الفرحان

اقترح الصيغة التالية

« يشرع المجلس في أول جلسة تالية انتخاب نائبي الرئيس ثم تعين...

دولة رئيس المجلس

أرجو أن نكون دقيقين في الصياغة القانونية يعني أن لا نضع فيها شغلات بذهننا قد تخل بالايجاب والمعنى الواضح لان تجد بثنا التي مرت قبل شهر يجوز ان تتكرر عندنا خبرة بأنه قبل اسبوع نقوم بعمل استشارات .

السيد المقرر

يا سيدي في الواقع الفكرة التي يقولها الاخوان متوفرة في هذه المادة : ـ

المادة : ٥

يشرع المجلس بعد ذلك ... لايعني بالضبط تلقائياً بعد افتتاح المجلس على الاطلاق فالمجلس هو الذي يقرر المواعيد التي يرى فيها ما يتخذه في قرارات فأنا رأيي بقاء هذه المادة على هذا النص لايمنع المجلس بعد ان يفتتح الجلسة لاول مرة بطبيعة الحال ، كل مجلس مدته سنتين ان يعين جلسة خاصة لانتخاب نواب الرئيس ولانتخاب اعضاء اللجان ولهذا لا ارى ضرورة لاجراء اي تعديل عليها .

دكتور محمد احمد ربيع

في الواقع انا اؤيد مايراه المقرر لانه في جملة بعد ذلك لاتعني فوراً فيها مهلة كافية وهذا يدل دلالة واضحة

الدكتور وصفي ميرزا

دولة الرئيس ، سيدي الفصل من النظام الداخلي الذي كان معمول به في مجلس النواب ومازال ان يرأس

الجلسة الاولى الرئيس المؤقت ثم اليمين الدستورية والرد على خطاب العرش اي ان اللجنة التي ترد على خطاب العرش هي اللجنة التي تنتخب من المجلس ، اللجان الاخرى تنتخب في الجلسة التي تلي الجلسة الاولى وهذا في نفس النظام الذي عمل فيه في مجلس النواب .

السيد وزير الزراعة صلاح جمعه

جلسات المجلس خاصة فيما يتعلق بانتخاب نائبي الرئيس في كل الاجتماعات التي تعقد على اي مستوى مهما كانت لابد ان يتم انتخاب نائبي الرئيس بالجلسة الاولى . وهذا شرط متبع ويجب ان ينص عليها كما قال المقرر . ولذلك يجب انتخاب نائبي الرئيس بالجلسة الاولى . اما فيما يتعلق بانتخاب اللجان فيمكن اعتبارها متفق عليها فيما بعد

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

اؤيد ما تفضل به الاخ صلاح بك . لانه ماتفضل به معالي الاخ وصفي بك انه هناك بالجلسة الاولى رئيس بالسن قد يتعذر وجود الرئيس .

ولذلك يتعذر عليه ممارسة اعماله وهو مضطر ان يقوم بأعمال رئيسية بهذا الامر ، لذلك يجب ان ينتخب نائبي الرئيس فور انعقاد الجلسة الاولى حتى يتولى دعوة المجلس اذا حدث لاسمح الله للرئيس اي مكروه .

السيد سليمان ارتيمه

دولة الرئيس الحديث الذي دار في هذه الجلسة بالذات كثر في هذه الجلسة بحديث عن مجلس النواب ، نص الكتاب السامي لدولة رئيس الوزراء بايجاد هذه المؤسسة فجاء ما يسمى مجلس بديل لمجلس النواب ، لولا ظروف الاحتلال وبعض الظروف المعينة . باعتقادي ان هذا البلد هو جدير بالحياة الديمقراطية واجراء الانتخابات من قبل هذا الشعب ...

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) ...

نحن بصدد مادة يا سليمان بك .

السيد سليمان ارتيمه

(مداوماً) ....

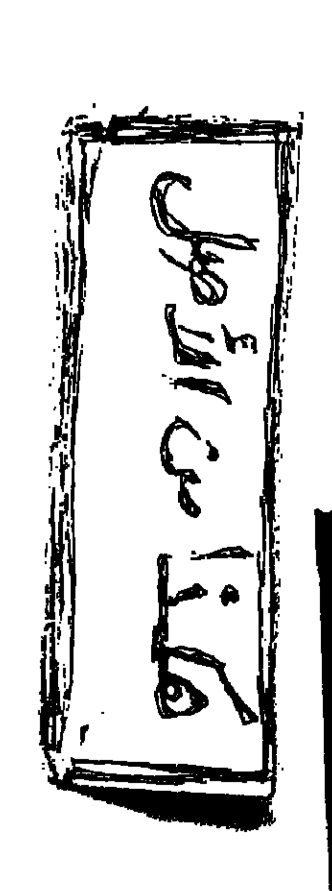
لوسمحت يا دولة الرئيس ، لي رجاء ان نبتعد عن بعض نقاط معينة ان التنويه عن مجلس النواب او صلاحياته ، فنحن مجلس استشاري وموضوع الدورات العادية ، في المجلس النيابي بمجلس استشاري غير وارد وموضوع الحصانة انا اؤمن فيه . لكن شيء واحد لانريد ان نصل فيه اننا مجلس نواب لاننا ليس لنا علاقة ، من ناحية اخرى انتخاب نائبي الرئيس هذا حق وارد مثلما قال ابو عصام وصلاح بك ولكن ايضاً لايمنع بالجلسة الاولى ان تنتخب اللجان الاربعة الرئيسية ، وارجو ان يكون مباشرة وبالجلسة الاولى .

السيد المقرر سلمان القضاه

دولة الرئيس ، الواقع في مشروع النظام في عمل تسلسلي ، يقسموا اليمين ، يبدأ المجلس بمباشرة صلاحياته واعماله ، يشرع بانتخاب نائبي الرئيس ، بطبيعة الحال رئيس السن يقدر المجلس ظرفه لاشك ثم يلي ذلك انتخابات نائبي الرئيس وانتخاب اللجان ولذلك هذه عملية ضروري التنبه لها .

السيد احمد الطراونه

المبادئ احياناً تسود ، نحن اخذنا اغلب المبادئ من مجالسنا اغلب المواد اخذناها من النظام الداخلي في مجلس النواب والاعيان ، والنقطة الثانية واجبنا ان نضع للمجلس شيء ومرونة بالنظام ، يعني بعض الاشياء يتخذها المجلس بقرار منه . النقطة التي نحن بصددها لاتعني من اول جلسة تنتخب اعضاء اللجان ، لكن قد يقرر المجلس انتخاب اللجان في اليوم الثاني او الذي يليه ، نريد شيء من المرونة ، اقتراح احد الاخوان ان تؤجل هذا هل هناك ما يمنع ؟ .



المقرر

لا ...

السيد محمد علي بدير

اقتراح الموافقة على المادة كما وردت .

السيد وليد عصفور

هناك اقتراح بالتعديل ونثني عليه .

السيد وصفي ميرزا

اثني على تعديل السيد عصفور ، الجلسة الثانية مخصصة لانتخاب نواب الرئيس وانتخاب اعضاء مكتب المجلس الدائم .

السيد المقرر

لماذا الزم نفسي بوقت معين نحن تركنا المجال مفتوح .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

دولة الرئيس طرح هناك تعديل وثني عليه .

دولة رئيس المجلس

الاخ وليد أثار اقتراح

(اصوات نثني عليه)

دولة رئيس المجلس

من يوافق الاخ وليد عصفور على اقتراحه بالتعديل المقترح ....؟

لم يفز اقتراح وليد بك . اذن من يوافق على بقاء المادة كما جاءت من اللجنة وهي :

المادة ٥ — يشرع المجلس بعد ذلك بانتخاب نائبي الرئيس .

الجميع

موافقـــون .

السيد المقرر

المادة ٦ — يجري انتخاب نائبي الرئيس واحداً فواحداً بالاقتراع السري ومن يحز على اصوات اكثرية الاعضاء الحاضرين المطلقة يفز واذا لم تتوفر هذه الاكثرية يؤخذ الاثنان اللذان حصلا على اكثرية الاصوات ويعتبران مرشحين لمنصب نائب الرئيس ويجري الانتخاب عليهما فقط ويفز من يحصل على اكثرية الاصوات وفي حالة التساوي يقترع بينهما . هذا وفي حالة عدم وجود مرشح منافس يعلن الرئيس عن فوز المرشح الوحيد بالتزكية .

دولة رئيس المجلس

من لديه اعتراضه على هذه المادة . ؟

— لم يبد احد رغبة في الكلام —

دولة رئيس المجلس

ومن يوافق على هذه المادة كما جاءت من اللجنة وتلاها المقرر ؟

الجميع

موافقـــون .

السيد المقرر

المادة ٧ — ينتخب المجلس من بين اعضائه اللجان التالية : —

أ — ١ — اللجنة القانونية .
٢ — للجنة المالية والادارية .
٣ — لجنة الشؤون الخارجية .
٤ — اللجنة الاجتماعية والتربوية :
٥ — اي لجنة اخرى يرى ضرورة لتأليفها .

ب — تنتخب اللجان باكثرية الاصوات .

الدكتور محمد الزين

لقد شكلت عدة لجان ، واللجان الرئيسية عرفت مهامها ، لكن اللجان التي شكلت اخيراً لم تحدد مهامها

دولة رئيس المجلس

سوف يأتيك قرار اللجنة بهذا .

السيد المقرر

دولة الرئيس الواقع الذي خطر في ذهن معالي الاخ الدكتور محمد خطر في ذهننا الا انه راعينا النظام فقد تؤلف لجان بالاستناد للفقرة–٥– فقرة –أ– من هذه المادة ثم تنتهي مهمتها ولذلك افردت اللجنة القانونية نصاً خاصاً سوف يعرض على المجلس الكريم فيما بعد بحدد مهام هذه اللجان مستقلا عن النظام .

السيد احمد الطراونه

في لجان وضعها النظام ونص عليها اللجنة القانونية التربوية الادارية الخارجية الخامسة لجان وضعها المجلس ولم يضعها القانون لذلك تكلم النظام عن اللجان التي وضعها القانون فهنا يمكن القول ان اللجان يضعها المجلس وردت بالنظام يجب عندما يقرر المجلس اي لجنة يضع لها خارج النظام بقرار ، اي لجنة يرى المجلس ضرورةلتأليفها ولذلك كلما نضع لجنة نعدل النظام .

الاربعة الاولى بالنظام وما عدا ذلك يصدر قرار من اللجنة يصادق عليه المجلس لغايات هذه اللجنة وعندها يعمل بها ان تستمر .

السيد امين شقير

سيدي المادة (٧) هي تكرار للمادة ١١ في القانون واری ان اعادتها غير مفيدة على الاطلاق فيجب ان نكتفي بأسلوب انتخاب اللجان من خلال النظام تكرار ما ورد بالقانون غير مجدي .

السيد شمس الدين طاش

بما ان المادة السابعة تتعلق باللجان اقترح نقل المادة ٣٨ الى الفقرة –ب– حتى ينحصر الموضوع كله بمادة واحدة .

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر

السيد المقرر

يا سيدي الواقع انه رأينا ان نعين لا يمتنع المادة ٣٨ هي التي تحدد كيفية اجراء انتخابات اللجان الحقيقة جاء بحثها في فصل اللجان ولا يمنع ان يبقى الوضع كما هو عليه ما دام قد حددنا الغاية بقي تحديد طريقة الانتخاب فانتقلنا بالعملية بالترتيب ننتخب نائبي الرئيس ثم ننتخب اللجان وهكذا بتصور العملية واضحة .

السيد محمود الشريف

أنا اوئد ما قاله العضو المحترم عن المادة ٣٨ لانها تتكلم عن طريقة انتخاب اللجان لانه نحن تكلمنا عن طريقة انتخاب نواب الرئيس . بينما الان نتكلم عن انتخاب اللجان وطالما ان المادة ٣٨ بالفعل تبحث عن موضوع عن موضوع انتخاب اللجان لذلك فهي تبدو بعيدة عن مجالها فأنا أوئد ان تكون هذه المادة في نفس المجال .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

يا سيدي المادة ٣٨ تتكلم عن عقد الجلسات واخذ الاراء فأنا ارى بقاءها في مكانها هو لاصلح .

السيده نائله الرشدان

أرى ان بقاءها هو الاصلح حسب التسلسل أصح .

دولة رئيس المجلس

يعني موافقة على بقاءها في محلها شكراً .

الدكرر محمد الزبن

دولة الرئيس بالنسبة لعدم ذكر لجان بالمجلس وعدم ذكر مهامها ، وكما تفضل معالي الاخ ابو هشام انه اللجان التي ذكرت بالقانون ذكر مهامها وصلاحياتها يا سيدي نص المادة ٧ تناط بالمجلس الصلاحية التالية د – ابدأ الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الامور المتعلقة بالخدمات والمناطق العامة وتحقيقاً لهذه الغاية يحق لكل عضو في المجلس الاستيضاح من الوزراء حول اي أمر من تلك الامور .

هنا المناطق عامة والخدمات عامة اما انتوضع بشكل واضح حتى يكون لاعضاءها ورؤساءها انهم يتعرفوا على كل شيء .

السيد المقرر

يا سيدي على كل حال هي النتيجة واحدة اولا المجلس لمثل هذه اللجان ترك القانون للمجلس حرية تأليفها قد تكون لجنة لمهمة واحدة ينتهي بأنتهاء هذه المهمة ، وقد تكون هذه اللجنة لها صفة الديمومة كاللجان الموضوعة في القانون لهذا ،لا يختلف من حيث الوضع فلا يجوز لنا ان نضع مهام في هذا النظام للجان قد تنشأ في المستقبل مماثلة لها أو اهم منها لهذا فاللجنة القانونية في الواقع إلا أنها لم توقعه بعد تحدد مهام هذه اللجان لتقدمها للمجلس كاقتراح فاذا اقرها المجلس يكون الموضوع حل انتهى .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

تعقيباً على اقتراح معالي الدكتور الزبن ليس من حق المجلس ان يلغي اية لجنة من اللجان الاربعة الموافق عليها القانون ، ويقول ان هناك لجان اخرى يشكلها المجلس ويلغيها في الوقت الذي يشاء وبالتالي لا يجوز النص عليها بالنظام لانها بعد ذلك يتوقف بقاؤها على تحديد ذلك النظام وهو حق رتبه القانون بنفسه وله حق ان يلغيها وقت ما يريد .

دولة رئيس المجلس

هذا كان امام اللجنة ، الحقيقة أن اللجان التي لم ينص عليها في القوانين وفي الامور التشريعية السابقة تركت ليعالجها المجلس كل لجنة في حينها لجنة اللاجئين لم توضع في نظام مجلس النواب .

ولا نص في مجلس الاعيان مع انها كانت من قبل عشرين سنة ماضية وترك هذا للمرونة انما كل مجلس مقيد بهذه اللجان المنصوص عليها في القانون ، انما اللجان الاضافية التي يراها هو يعتبرها ويعتمدها قد يأتي المجلس بتشكيل جديد ولا يرى تشكيل لجنة شؤون لاجئين او نازحين هذا هو المراد وفي يوجد قرار من اللجنة بهذا الأمر .

الدكتور محمد الزبن

تفضل الاخ المقرر وقال بالنسبة للجان الاربعة التي وردت بالقانون انه لا يحق للمجلس ان يلغي اي لجنة مهما وهذا كلام سليم . لكن برأي المجلس ان لجنة الخدمات والزراعيه لا تقل اهمية عن اللجان التي ذكرت بالقانون وكذلك مهماتها .

دولة رئيس المجلس

شكراً

المادة –٧– موضوعة بالاقتراح من يوافق عليها .

الجميع

موافقون

السيد المقرر

الفصل الثاني وظائف الرئيس وفي الواقع انه افرغت النصوص القانونية بنص النظام .

دولة رئيس المجلس

مدرجة بالقانون

السيد المقرر

المادة ٨ –

الفصل الثاني

وظائف الرئيس

المادة ٨ – أ – رئيس المجلس هو الذي يمثله امام جميع الهيئات والجهات الاخرى ويتحدث بأسمه مراعيا في ذلك احكام قانون المجلس الوطني الاستشاري وانظمة المجلس بالاضافة الى الصلاحيات الاخرى المخولة اليه بموجب القانون وأي انظمة صادرة بمقتضاه وبشكل خاص الصلاحيات التالية:–

١ – افتتاح جلسات المجلس والاعلان عن انتهائها او رفعها .

٢ – تعيين مواضيع البحث في جلسات المجلس المجلس وتحديد نطاقه وادارة المناقشات وتنظيمها واعطاء الاذن بالكلام فيها .

٣ – الاعلان عن توصيات وقرارات المجلس

٤ – مراقبة اعمال امانة سر المجلس والاشراف على الاعمال الادارة فيه واصدار التعليمات اللازمة لتنظيمها .

٥ – المحافظه على الامن والنظام في المجلس واتخاذ الاجراءات الضرورية لذلك .

ب– اي مهام ينص عليها قانون المجلس الوطني الاستشاري او هذا النظام وما يعهد به المجلس اليه. السيد عبدالله الريماوي

السيد عبد الله الريماوي

أنا لي تعديلات على هذه المادة خاصة فيما يتعلق بالفقرة –٢– التي فيها فيها تعيين مواضيع البحث وقد اقترحت ادخال هذا التعديل في التعديل المقترح في القانون ، ملخصها ان يحل محل عبارة تعين مواضيع البحث وتحديد نطاقه وهي فيها الكثير من معاني التضييق وان يحل محلها وضع جدول اعمال الجلسة والمناقشات الخ ولما كان بعض المادة مأخوذ عن النص القانوني فلا سبيل لتعديله الان . ويبقى معلق . اما التعديل الاخر فهو ان كان ينصب على نص مادة ، لكنه باضافة مادة والنظام يمكنه ان يضيف الى نص القانون ما يعتبر تأكيداً لاغراضه . وهي الاعلان عن توصيات المجلس لهذا اقترح ان تضاف العبارة التالية مراعياً الاشارة الى التوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي جازتها كل توصية وذلك فيما يتعلق بالامور المتعلقة بالقضايا والسياسة العامة للدولة . يعني اريد ان اوضح توصيات المجلس الكثيرة وهي تتعلق بالقوانين في توصيات تتعلق بأمور سياسية ويتخذ احد اعضاء موقفين إما ان يناقشها ولا يصوت عليها عندئذ لا يوجد توصيات للمجلس ويعلن عنها واما أن يناقشها ويجب ان يصوت عليها وعندئذ تكون امامنا مواقف سياسية وبعضها قد يكون موضوعاً كبيراً هاماً ومن حق ذوي الاراء المختلفة ولن تكون الاراء مئة رأي رأي وعندئذ من حق الاراء المختلفة ان تبدو بأنها ربحت وان تبدو بأنها خسرت مثلاً نريد ان نسير في خطة سياسية معينة ، ممكن ان نقول طرح هذا الموضوع ناقشه المجلس ويمكن ان نقول ،يا حكومة استفيدي من ذلك ممكن ان يقترح احد الاعضاء وكل عضو وايضاً الرئيس على توصية معينة بالتصويت عندئذ التوصية السياسية اذا ما اعلن عنها دولة الرئيس وفي هذا عدل لنا نحن لسناجميعاً بأراء سياسية موجده في جميع المطالب وليس منا في رأي من مجلس بثالبه وان كان يرغب بأن لا يعلن عنه الا اذا نال اكثر الاصوات ما دمنا ، لذلك ارجو ان يوافق المجلس الكريم على التعديل الذي اقترحته .

الدكتور جمال الشاعر

اثني على التعديل .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

كل ما قاله الاخ عبد الله بك هـو رد لبعض التعديل الوارد على الجملة التي اقترح تعديلها بالقانون وارى ان تقتصر الجملة على فقرة بسيطة هي (يمارس رئيس المجلس الصلاحيات المخولة له في القانون وهذا النظام واية مهام اخرى يعهد بها اليه) ولذلك فأي تعديل على القانون ينصرف حكماً على النظام ، اما اذا تمت مشكلة التصويت على كل المداولات وحتى التي جرت فيها صيغة الرد المعارض اذا لم يحصل على اكثرية الاصوات يجب ان تؤخذ بصيغته .

دولة رئيس المجلس

هذا صح .

السيد المقرر

سيدي دولة الرئيس ، الواقع ان مهمة هذا المجلس هي مهمة استشارية ، ثانياً هذا المجلس يتخذ قراراته بالاكثرية ولهذا فالقرارات التي تصدر ، تصدر بأسم المجلس فقط وليس بأسم الاعضاء، ثالثاً –جميع مايقال في هذا المجلس يتكلم فيه اويتحدث فيه الاعضاء المحترمين سيوضع في محاضر الجلسات والحكومة لها الحق في ان تأخذ به اي عضو محترم في تصرفاتها اذا رأت ان في ذلك ما يقنعها حتى ولو كان ذلك خلاف رأي الاكثرية .

دولة رئيس المجلس

طبعاً اضيف الى ماقاله السيد المقرر وماقاله اصحاب السعادة الاعضاء بأن رئاسة المجلس لاتعلن الا في التوصيات والتوصيات يصار اليها بالتصويت وفي كل العالم برلمانياً ودولياً دائماً تعرض توصيات مجلس الامن خمسة لستة يقولوا قرروا كذا وايضاً اذا لم تكن الجلسة سرية فستأخذها الصحافة والاذاعة والاعلام بما يجري ونحن ستتكلم عنها في خارج المجلس ولن يكون هناك سر .

السيد عبدالله الريماوي

ارجو ان اوضح ان هذا الموضوع اكبر من جميع الشكليات واكبر من جميع العبارات والصياغات وبالتالي يترتب عليه ان يعالج مدركين واقعياً المعنى الطبيعي ، المجلس الاستشاري كل يوم انا اردد انه استشاري بينما لانه استشاري فمعناه، نحن لسنا احزاب للتعبير عن اراءنا بالمجلس، المجلس معني بالكثير من قضايانا الكبرى ، دعونا ان نكون واقعين انا اعتقد انه ليس من المصلحة ، انا لا ادافع عن مواقف ذاتية ، ليس من المصلحة القومية ولا المحلية ان يعلن عن نفس الوضوح عن الموقف السياسي الذي لم يحظى على الاصوات الكافية . اما بالنسبة للموقف السياسي والذي يحصل على الاصوات الكافية انا اقتراحي في الواقع من الناحية السياسة وارد لكنه لايعالج مواقف لكنه في هذه النقطة معني بأن نتخطى الاشكال ، من الحق ومن العدل ومن المصلحة ان تبدو التوصيات السياسية المختلفة وان تبدو ان التوصية اخذت اصوات اكثر او اقل، التوصيات لاترتبط بالحكومة هذا معروف لكن الجزء الذي يتعلق باعلان التوصيات جزء من عملية الاعلان جزء من مخاطبة الشعب الماقيس بين التوصيات بأعلانها لايخاطب الحكومة ، هو يخاطب الرأي العام .

دولة رئيس المجلس

... معالي الاخ لا تصبح توصية الا اذا حصلت على الاكثرية ، كيف اعلن عن صوت او صوتين واعتبره توصية كيف هذا ...

السيد عبدالله الريماوي

... عفواً يا دولة الرئيس ، كيف هذا هو ان تتول طرح بالمجلس ان يعرض رفض قرار٢٤٢ مع التمسك بقرارات مؤتمر الرباط ، اخذ القرار ٥٥ والثاني كذا .

دولة رئيس المجلس

شكراً ، تفضل معالي احمد بك .

السيد احمدالطراونه

مع احترام لرأي الاخ عبد الله بك ، نفس القرارات في هذا البلد قد تكون في بعض الاحيان اهم من القرارات السياسية القرارات في المجلس يجب ان تتخذ قاعدة واحدة تنطبق علىالقرارات السياسية والقرارات الاجتماعية والقرارات الاقتصادية ، فأما ان يكون الاقتراح الذي تفضل به الاخ عبد الله عبدالله الريماوي منصب على كافة القرارات التي يتخذها المجلس وان لاتكون منصبه . فنخرطه ضمن المواضيع السياسية أو يعني هنالك قرارات اقتصاديةقد تكون اهم من قرارات سياسية فلماذا يجري على هذه نوع معين من التصويت وذلك نوع معين من التصويت انا وجهة نظري ان تؤخذاراء المجلس بالاكثرية او بالاقلية ، اما اذا رأى المجلس الاخذ بالناحية الثنائية او الاخرى.:.

دولة رئيس الوزراء

نحن مطلوبين للمطار ، فاذا رغب المجلس الاستمرار بالمناقشة فالمجلس يبقى وهذا حسب رأي دولتكم .

دولة رئيس المجلس

الموضوع مهم ، موضوع النظام والاستمرار مجاز هو المطلوب والافضل ، واريد الان ان اطرح اقتراح معالي عبد الله بك حتى اذهب مع دولة الرئيس للمطار الى التصويت علماً بأن هذا المجلس لن يخجل بأن يعلن كل توصياته لانه لايقدم نصيحة دون ان يكون غير مقتنع بها . والاعلان والصحافة سيكون دورها ابراز اي وجه او شيء مخالف ، فالمادة مطروحه الى التصويت بموجب تعديل عبد الله بك .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، نقطة نظام . عبد الله بك طرح نقطتين ، الحقيقة ليس من العدل التصويت عليهم مع بعض .

السيد عبدالله الريماوي

انااريدنقطة اعلان التوصيات انا ارجو حفاظاً على كل شيء ان رئيسي يبدي رأيه في هذا الموضوع مع العلم بانني لست من الذين يطلبون افحام الوزاره في شؤوننا ، لكنني اطلب من رئيس الوزراء بمسؤولية رئيس الوزراء ، ان يبدي رأيه في هذه النقطة .

دولة رئيس المجلس

في الواقع انا اؤيد الكلام الذي قاله عبد الله بك ان نفحم نفسنا في شؤون المجلس لاننا ايضاً مقيدين بالقانون يادولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

نحن مقيدين ايضاً يادلة الرئيس ، مقيدين بالقانون ...

دولة رئيس الوزراء

(متابعاً (...لكن بالنسبة للاراء طبعاً هو التجربة الديمقراطية الرأي هو للاكثرية هذا لاخلاف عليه ، والاستاذ عبد الله ما يهال خلاف ذلك . اقتراحه الذي قدمه في تعديل القانون ، ذكر بانه ينص بالقانون على نشر المحاضر بالجريدة الرسمية كما كان هو المعمول

به في مجلس النواب وكان رأينا لحكومة هذا يرد في النظام وارسلنا في هذا الموضوع واوعزنا الى الجريدة الرسمية عندما تأتي المناقشات ان تنشر كما كانت امانة السر المحاضر في ملحق الجريدة الرسمية ، اما في موضوع ان المجلس او رئيس المجلس يقرر او يعلن رأي الاكثرية ورأي الاقلية . في الواقع هذا بالنسبة الى هذا هو اقحام كما ذكر الاخ علماً بأنه هذه الحكومة وبتصوري ابة حكومة ستستمع الى رأي الاكثرية الاقلية .

اصوات ...

دولة رئيس الوزراء

والشعب ... نريد الشعب ان يسمع .

دولة رئيس الوزراء

الشعب عن طريق الاعلان دائماً ، يسمع ويعرف وانالك كل شيء ينشر ويعلن بالصحافة وانا لااعرف كيف يمكن ان يكون النشر ، يعني اذا اراد عبد الله ان يوضح الاسلوب بالاقتراح ...

السيد عبدالله الريماوي

انا أوضح ان يعلن دولة الرئيس اجتمع المجلس وناقش كذا وكذا وقد اتخذ بالاكثرية كذا اصوات

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) بعدد كذا

السيد عبدالله الريماوي

باكثرية اربعين صوت الموافقة على الموضوع كذا .

الموضوع فيه تجربة ما هو الفاظ أنا طلبت إفحام الاخ ابو عماد في هذا الموضوع وافحمته فعلا لانه موضوع فعلاً مهم وكبير والفائدة به قومية وللاردن .

دولة رئيس المجلس

وضع ذلك بالنظام شيء وفي غير محله

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

بالممارسة الديمقراطية ، انا افهم معالي الزميل نشر عدد الاصوات الاكثرية عدد اصوات الاقلية هنالك في بعض المواضيع فيها كثير من الحسياسية ولا نحب لمثل هذه المواضيع الحساسة ان تطرح جماهيرياً كما لا نحب

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) هذا شيء سري .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

... لا ليس سراً ، قد لا يكون سراً ولكنا لا نحب ان نطرحه اعلامياً ، ولكن يجب ان يكون من حق العضو ان يتدخل في كل المواضيع حتى الحساسة ولكننا في كثير من المواضيع لا نحب ان تطرح جماهيرياً ولا نحب ان يبقى العضو يوماً اما رأي الجماهير لتتهمه احياناً ويكون وسيلة النشر هي وسيلة استخدام والجماهير دائماً على حق .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك اقترح تعديل هذه الصيغة من من يوافق عبدالله بك على اقتراحه وقد ثني عليه

السيد طاهر حكمت

أرجو افساح المجال امام الآخرين الموضوع مش موضوع تصويت الموضوع مهم وحساس أرجو افساح المجال اما الاخرين يا سيدي يبدوان الخيار بين الاقتراحين هو خيار صعب والصعوبة تكمن بين ان نسير في طريق الديمقراطية في كل ابعادها بما في ذلك أبراز الرأي المخالف بكل ابعادها وما يعنيه ابراز الرأي المخالف احياناً من استغلال هذا الرأي المخالف للعب بالجماهير وعواطف الجماهير وبين ان نخفي الرأي المخالف

ما يعنيه هذا الاخفاء من قتل للروح الديمقراطية ولذلك نأنني ارى لا بد من الوصول الى حل معقول لهذه الناحية وان يكون اعلان التوصيات يتضمن علاناً اجمالياً لما حازته هذه التوصيات من اصوات موافقة وما حازته من اصوات مخالفة والاصوات التي استنكفت عن التصويت دون تعرضي للمواضيع الاخرى بهذا نضمن نوعاً من التوازن والديمقراطية مضمن بأن نعطي للجماهير فكرة مدى استجابة اعضاء المجلس لهذه التوصية ومدى قوتها ومدى شعبيتها ومدى جماهيريتها وفي نفس الوقت لا نقوم بعمل استعراضي نغضب فيه مشاعر بعض من يحبون الاستعراض فيه مع انني مع جميع الاعضاء المؤيدين ولذلك ارى ان تعدل هذه المادة بأن يكون الاعلان عن توصيات المجلس متضمناً فقط الاعلان عن عدد الاصوات المؤيدة وعدد الاصوات المعارضة والاصوات المستنكفة دون بحث في التفاصيل وبهذا نضمن نوعاً من التوجه نحو الديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك ، بايجاز يا عبدالله بك لاننا على عجل .

السيد عبدالله الريماوي

يعني يا دولة الرئيس انت لا تمارس الايجاز إلا عليّ رغم الصداقة . . .

دولة رئيس المجلس

الاعضاء يتكلموا كلمة واحدهانت تتكلم عشره.

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً . الحديث الذي من قبل الاخوانعن مخاطبة الرأي العام ومناقضة الرأي العام والخضوع للرأي العام وان الرأي المخالف قد يكون بالضرورة هو الرأي الذي يريده الرأي العام ...

— ضجيه —

دولة رئيس المجلس

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً (... الواقع بالرغم من هذا التحامل اما الذين يؤمنون بالرأي العام والذين يؤمنون بالرأي العام خارج هذا المجلس ليس بمستوى اقل من الرأي العام داخل هذا المجلس لانه منتمي لاي قطاع من شعبه وقبل انيتعين اي واحد منا لهذا المجلس لم يكن منا احـــد يتصور انه اصبح في موقع والرأي العام في موقع آخر الرأي العام في حالتنا الحاضرة مرتبك ، في حالات ارتباك الرأي القومي في حالات ضغوط منها نفسي ومنها فكري انا اعتقد انه عندما يطرح رأي في هذا المجلس ولو كان رأيه لايحوز الاعلى اقلية الاصوات ، يكون عنده الجرأة ليتقبل ذلك وفي الغالب ليس منسجم مع الرأي العام بالمعنى السطحي ، فالذي سوف نطرحه قرارات سوف تكون منسجمة مع الرأي العام بالمعنى السطحي هي رأي الاكثرية ، نرجع ثاني مرة وبلاش نزاود كثير ، انا اقول بقطع النظر عن التصويت ان هذا الموضوع يمس صميم وضع هذا المجلس واعتقد سيأتي وقت يقبل ان يعلن باسمه توصية لم يعلن رأيه فيها

دولة رئيس المجلس

باختصار الوقت ، امامنا ثلاثة اقتراحات الاقتراح الاول هو اقتراح عبد الله بك بان تعدل بالشكل الذي ذكره . الذي قرأه علينا .

السيد عبدالله الريماوي

الاعلان عن توصيات المجلس يعلن عنـــه ، والتوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي نالها كـل اقتراح وفيما يتعلق بقضايا نا السياسية العامة يجب ان يعلن عنها بصراحة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق عبد الله بك يرفع يده .

قتراح عبد الله بك لم يفز .

دولة رئيس المجلس

نتيجة التصويت ١٢ صوت لم يفز . الان هناك اقتراح طاهر حكمت . ـيقول ـ انيعلن الرئيس التوصيات بابعادها الثلاثة الموافقة والمعارضة والاستكناف دون تخصيص . من يوافق على هذا الرأي بعدد الاصوات

السيد الامين العام

العدد ستة وعشرين .

دولة رئيس المجلس

اذن الاقتراح الاساسي والاصلي هو اقتراح اللجنة القانونية بقبول المادة كما جاءت من يوافق عليه؟

امامنا اقتراح اللجنة من يوافق عليه ...

السيد وصفي ميرزا

طالما الاقتراحات التي طرحت سقطت ولم تفز

دولة رئيس المجلس

نريد ان نصوت على اقتراح اللجـــنة طالما ان اقتراح عبد الله بك لم يفز واقتراح طاهر بك ايضاً

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

ان سقوط الاقتراح يعني عدد المعارضين اكثر من عدد الموافقين ونجاح الاقتراح يعني ان عدد الموافقين اكثر من عدد المعارضين ولـــذا (٣١) عضو ليس المطلوب ان يحصل الاقتراح على (٣١) المطلوب ان يكون عدد الموافقين اكثر .

من عدد المعارضين ، قد يكون اقتراح عبدالله ما يطلع على الاكثرية فيكون رأي العضو المعارض اهم والباقي امتنع عن التصويت . فكل اقتراح يجـــب ان يكون الصويت عليه بالموافقين والمعارضين والمستكنفين

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر بهذا ؟

السيد المقرر

ياسيدي الحقيقة طريقة التصويت التي موجودة عندنا اخذناها واستعرناها ونقلد بها مجلس النواب ان اي اقتراح يطرح يبين فيه عدد الموافقين فان لم يحز على الاكثرية يسقط هذا هو الماشي .

(اصوات استفسار)

السيد المقرر (متابعاً)

عد الحضور اللي فيه نصاب قانوني الاكثرية المطلق للحضور .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي حتى لو طبقنا المبدأ الذي تكلم عنه السيد مقرر اللجنة ، من ناحية حسابية نجد انه في الاقتراح الذي نحن بصدده الان بان نصل الى نتيجة غير النتيجة التي توخاه سلمان .

السيد المقرر

لا.. انا ما توخيت نتيجة ياسيدي طريقة التصويت هي بطرح موضوع للاقتراع يجري التصويت عليه الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين هي التي تقرر فاذا حضر (٤١(عضو يكون النصاب قانوني نصف زائد واحد هي الاكثرية المطلقة .

السيد عبدالله الريماوي

ياسيدي هذه النقطة يعني تستحق الاهتمام في تعبير اسمه الاكثرية المطلقة وفي تعبير اسمه الاكثرية النسبية وفي تعبير اسمه الاكثريـــة المحددة بالـــنص ، بالنسبة لهذا المجلس النص حدد انه اذا الجلسة النظامية لازم يكون الاثنين ،نأتي للتصويت الفكرة الماشية فيها النظام المأخوذة عادة انه حتى اي قرار يمشي لازم يأخذ الاكثرية يعني بها نصف زائد واحد اكثرية الموجودين

ما يعنيه هذا الاخفاء من قتل للروح الديمقراطية ولذلك نأنني ارى لا بد من الوصول الى حل معقول لهذه الناحية وان يكون اعلان التوصيات يتضمن علاناً اجمالياً لما حازته هذه التوصيات من اصوات موافقة وما حازته من اصوات مخالفة والاصوات التي استنكفت عن التصويت دون تعرضي للمواضيع الاخرى بهذا نضمن نوعاً من التوازن والديمقراطية مضمن بأن نعطي للجماهير فكرة مدى استجابة اعضاء المجلس لهذه التوصية ومدى قوتها ومدى شعبيتها ومدى جماهيريتها وفي نفس الوقت لا نقوم بعمل استعراضي نغضب فيه مشاعر بعض من يحبون الاستعراض فيه مع انني مع جميع الاعضاء المؤيدين ولذلك ارى ان تعدل هذه المادة بأن يكون الاعلان عن توصيات المجلس متضمناً فقط الاعلان عن عدد الاصوات المؤيدة وعدد الاصوات المعارضة والاصوات المستنكفة دون بحث في التفاصيل وبهذا نضمن نوعاً من التوجه نحو الديمقراطية .

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك ، بايجاز يا عبدالله بك لاننا على عجل .

السيد عبدالله الريماوي

يعني يا دولة الرئيس انت لا تمارس الايجاز إلا عليّ رغم الصداقة . . .

دولة رئيس المجلس

الاعضاء يتكلموا كلمة واحدهانت تتكلم عشره.

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً . الحديث اللي من قبل الاخوان عن مخاطبة الرأي العام ومناقضة الرأي العام والخضوع للرأي العام وان الرأي المخالف قد يكون بالضرورة هو الرأي اللي يريده الرأي العام ...

— ضجه —

دولة رئيس المجلس

.

السيد عبدالله الريماوي

(متابعاً (... الواقع بالرغم من هذا التحامل اما الذين يؤمنون بالرأي العام والذين يؤمنون بالرأي العام خارج هذا المجلس ليس بمستوى اقل من الرأي العام داخل هذا المجلس لانه منتمي لاي قطاع من شعبه وقبل انيتعين اي واحد منا لهذا المجلس لم يكن منا احـــد يتصور انه اصبح في موقع والرأي العام في موقع آخر الرأي العام في حالتنا الحاضرة مرتبك ، في حالات ارتباك الرأي القومي في حالات ضغوط منها نفسي ومنها فكري انا اعتقد انه عندما يطرح رأي في هذا المجلس ولو كان رأيه لايجوز الاعلى اقلية الاصوات ، يكون عنده الجرأة ليتقبل ذلك وفي الغالب ليس منسجم مع الرأي العام بالمعنى السطحي ، فاللذي سوف نطرحه قرارات سوف تكون منسجمة مع الرأي العام بالمعنى السطحي هي رأي الاكثرية ، نرجع ثاني مرة وبلاش نزاود كثير ، انا اقول بقطع النظر عن التصويت ان هذا الموضوع يمس صميم وضع هذا المجلس واعتقد سيأتي وقت يقبل ان يعلن باسمه توصية لم يعلن رأيه فيها

دولة رئيس المجلس

باختصار الوقت ، امامنا ثلاثة اقتراحات الاقتراح الاول هو اقتراح عبد الله بك بان تعدل بالشكل اللذي ذكره . اللذي قرأه علينا .

السيد عبدالله الريماوي

- الاعلان عن توصيات المجلس يعلن عنـــه ، والتوصيات المختلفة وعدد الاصوات التي نالها كـل اقتراح وفيما يتعلق بقضايا نا السياسية العامة يجب ان يعلن عنها بصراحة .

دولة رئيس المجلس

من يوافق عبد الله بك يرفع يده .

اقتراح عبد الله بك لم يفز .

دولة رئيس المجلس

نتيجة التصويت ١٢ صوت لم يفز . الان هناك اقتراح طاهر حكمت . ــيقول ــ انيعلن الرئيس التوصيات بابعادها الثلاثة الموافقة والمعارضة والاستكناف دون تخصيص ، من يوافق على هذا الرأي بعدد الاصوات

السيد الامين العام

العدد ستة وعشرين .

دولة رئيس المجلس

اذن الاقتراح الاساسي والاصلي هو اقتراح اللجنة القانونية بقبول المادة كما جاءت من يوافق عليه؟

امامنا اقتراح اللجنة من يوافق عليه ...

السيد وصفي ميرزا

طالما الاقتراحات التي طرحت سقطت ولم تفز

دولة رئيس المجلس

نريد ان نصوت على اقتراح اللجـــنة طالما ان اقتراح عبد الله بك لم يفز واقتراح طاهر بك ايضاً

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

ان سقوط الاقتراح يعني عدد المعارضين اكثر من عدد الموافقين ونجاح الاقتراح يعني ان عدد الموافقين اكثر من عدد المعارضين ولـــذا (٣١) عضو ليس المطلوب ان يحصل الاقتراح على (٣١) المطلوب ان يكون عدد الموافقين اكثر .

من عدد المعارضين ، قد يكون اقتراح عبدالله ما يطلع على الاكثرية فيكون رأي العضو المعارض اهم والباقي امتنع عن التصويت . فكل اقتراح يجـــب ان يكون الصويت عليه بالموافقين والمعارضين والمستكنفين

دولة رئيس المجلس

ما رأي المقرر بهذا ؟

السيد المقرر

ياسيدي الحقيقة طريقة التصويت التي موجودة عندنا اخذناها واستعرناها ونقلد بها مجلس النواب ان اي اقتراح يطرح يبين فيه عدد الموافقين فان لم يحز على الاكثرية يسقط هذا هو الماشي .

(اصوات استفسار)

السيد المقرر (متابعاً)

عد الحضور الذي فيه نصاب قانوني الاكثرية المطلق للحضور .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي حتى لو طبقنا المبدأ الذي تكلم عنه السيد مقرر اللجنة ، من ناحية حسابية نجد انه في الاقتراح الذي نحن بصدده الان بان نصل الى نتيجة غير النتيجة التي توخاه سلمان .

السيد المقرر

لا.. انا ما توخيت نتيجة ياسيدي طريقة التصويت هي بطرح موضوع للاقتراع يجري التصويت عليه الاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين هي التي تقرر فاذا حضر (٤١) عضو يكون النصاب قانوني نصف زائد واحد هي الاكثرية المطلقة .

السيد عبدالله الريماوي

ياسيدي هذه النقطة يعني تستحق الاهتمام في تعبير اسمه الاكثرية المطلقة وفي تعبير اسمه الاكثرية النسبية وفي تعبير اسمه الاكثريـــة المحددة بالـــنص ، بالنسبة لهذا المجلس النص حدد انه اذا الجلسة النظامية لازم يكون الاثنين ، نأتي للتصويت الفكرة الماشية فيها النظام المأخوذة عادة انه حتى اي قرار يمشي لازم يأخذ الاكثرية يعني بها نصف زائد واحد اكثرية الموجودين

دولة رئيس المجلس

الاكثرية من الموجودين .

السيد المقرر

الواقع البحث كيف يصوت المجلس وكيف تجمع الاصوات التي تفضل بها الاخ طاهر وعبد الله بك تأتي تحت فصل عقد الجلسات واخذ الاراء فعندما نصل اليها يمكن بحث هذه المواضيع فأنا اعتقد انه نفحم دولة الرئيس في الاعلان ، الاعلان هو ابلاغ توصيات المجلس الى الحكومة ، الاعلان هو التلميح عن توصيات المجلس .

السيد طاهر حكمت

السيد المقرر نستمع الى اقتراح جديد .

دولة رئيس المجلس

لا ، ليس اقتراح ...

السيد طاهر حكمت

السيد المقرر يقول الان اننا لا نريد ان نفحم الرئيس ، وهذا بمثابة اقتراح جديد يدخل ضمن الاقتراحات الثلاثة التي كانت موجودة امامنا فعلينا الان ان نثبت في موضوع الاقتراحات الثلاثة ، تقدم الاستاذ عبد الله الريماوي باقتراح ولم يفز على اغلبية الاصوات ، ثم تقدمت انا باقتراح ، نال على ست واربعين صوتاً وانا ارجو ان تتم العملية بشكل طبيعي وان يعلن عن عدد الاصوات المعارضة للاقتراح الذي ادليت به .

السيد احمد الطراونه

في فرق عندنا بين القرار وبين النظام الداخلي الذي نسير عملنا على ضوئه يعني هل من المعقول انه يكون الموجودين الان خمسين واخذ ، تسعة عشر هم الاكثرية بقرار والنظام المجلس يسير عليه على الاقل بالنظام نصف الموجودين في فرق بالتصويت بالنظام بين شيء كهذا وبين قرار عادي .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

في ظل مخرج لو ان الاقتراح الثالث اخذ عشرة يصبح الاقتراح فاقد حق التصويت .

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) ...ولايصبح فائزاً .

السيد الروابده

(متابعاً (... الفائز هو من يأخذ اكثر من المعارضين . وليس بابقاءه قائم بذاته .

(اصرات....) انت تعطي الحق ان اصوات مرتين وثلاث واربعة اذن ... (اصوات .....) .

السيد احمد الطراونه

المعارضين الاولين لم يوافقوا والمعارضين الثانيين هم ايضاً ما وافقوا لايعني انه اذا اخذنا المجلس ثلاثة اقسام الذين يكون اكثر يكون فاز القرار غلط لانه ممكن اثنين من الذين اختلفوا رائيهم واحد ، ولذلك يكون مجموع الاثنين اكثر من واحد .

دولة رئيس المجلس

السيده انعام تفضلي

السيدة انعام المفتي

اذا كنا سنستمر بالبحث في اسلوب التصويت الذي تفضل به السيد المقرر انه اذا نال احد المواضيع الاغلبية المطلقة فهذا واضح لكن اذا كان الوضع في ٢٦ صوت فهذا لا يغير والباقي استنكاف ، الحقيقة حتى انه اذا كان عرض موضوع وواحد من الاخوان عارضه وفشل ، وعرض موضوع آخر يمكن هو يرى ان الحل الافضل هو ذلك الموضوع ومن الضروري ان تأخذ الناس المعارضين حتى يقرر انه ٢٩ مع القرار .

السيد عبد الرؤوف الروابده وزير المواصلات

اذا سمح لي دولة الرئيس بالكلام تستمر جلسته القانونية بواحد وثلاثين تبدأ بأربعين اذا لم نحصل على قرار يوماً ما ، (اصوات)....

دولة رئيس المجلس

اكثرية الحضور.. . اكثرية الحضور ، الحقيقة الان اطرح على المجلس او اذا اراد المجلس استمرار الجلسة اريد الاخ ابو هشام ان يترأسها لانني اريد ان اصل الى المطار ... او نقف عند بحث هذه المادة ....

(اصوات .....)

السيد المقرر : لا يا سيدي اريد ان اذكر نقطة في الواقع البحث كيف يصوت المجلس انا برأيي ليس المادة محلها هنا ، محلها في باب او فصل عقد الجلسات واخذ الاراء فمثلا المادة (٣٦) تجمع الاصوات ، المادة (٣٥) تتكلم عن الاكثرية فانا اتصور انه البحث في هذه النقاط وموضوع التصويت .....

دولة رئيس المجلس

الواقع نحن امام هذه المادة بالذات الذي حصل فيها ان اقتراح عبدالله الريماوي حصل على ١٢ صوتاً واقتراح طاهر بك حصل على ٢٩ وامامنا اقتراح اللجنة القانونية الذي هو الاقتراح الاساسي

السيد المقرر

نحن امام نص القانون .

(اصوات ...)

دولة رئيس المجلس

ابو هشام بحكم خبرتك بالخلاف على مثل هذه المادة ...

السيد احمد الطراونه

عادة يأخذ اكثرية الموجودين .

دولة رئيس المجلس

اذن لا بد من اقتراح

السيد احمد الطراونه

هذا يعود لقرار الأكثرية ورأي الاخوان

الدكتور جمال الشاعر

يا سيدي ٤٢ عدد الحضور

اصوات أكثرية

دولة رئيس المجلس

لما صار التصويت كان في مجموعه من الاخوان خارج القاعة .

السيد احمد الطراونه

يا سيدي نحن نطرح الموضوع بالتصويت

دولة رئيس المجلس

يطرح بالتصويت وهذا برأي وهو الحل المناسب فاذا نجح اقتراح طاهر بك كان به ، يعني وإذا لم يفز فاقتراح اللجنة هو الفائز :

السيد احمد الطراونه

يا سيدي هذا كنا نسير عليه في مجلس النواب عندما كان يطرح الاعتراض ويسقط يكون قرار اللجنة هو الفائز .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير تفضل

السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس ما تفضلتم به هو الصحيح.

(اصوات . . . اصوات

سقط الاقتراح ويبقى قرار اللجنة ؟

السيد طاهر حكمت

أنا لا اوافق .. يجب ان نعرف عدد الحاضرين

دولة رئيس المجلس

عدد الحاضرين يظهر الان من التصويت

— اصوات —

الان ٤٨ عضو ... انسحب بعض الاعضاء بعد التصويت

السيد المقرر

يا سيدي هذا لا يحتاج الى طرح مرة اخرى بعد ما صوتوا الاعضاء على الاقتراح وسقط يبقى قرار اللجنة هو الاصل

دولة رئيس المجلس

لا . لا . نريد ان نرى كم يأخذ يا سلمان بك

الدكتور محمد الزبن

في رأيي المتواضع ، انه هذا النظام سوف نسير عليه ابتداء من ..

دولة رئيس المجلس

الى آخر عمر المجلس ...

الدكتور محمد الزبن

ولكن أرى ان نؤجل الجلسة الى السابعة مساءً بوجود دولة رئيس المجلس والحكومة لان هذا هو النظام الذي سوف نسير عليه .

دولة رئيس المجلس

نحن الان وبعد هذه المادة يجب أن نرى الاستقرار في المناقشات او عدمه لان المادة هذه طرح عليها ثلاث اقتراحات في

الدكتور احمد محمد ربيع

أرجو ان يصار الى التصويت على الاقتراح الثالث

السيد عبد المجيد الشريده

يا سيدي مادة النظام ...

دولة رئيس المجلس

مقاطعاً (المادة هذه المقترحة هي من صياغتك انت والاخوان ..

في اللجنة القانونية ...

السيد عبد المجيد الشريدة

متابعاً (مادة النظام الموضوعة من قبل اللجنة هي المادة الأساسية فأي مخالفة لتعديلها معناه اقتراح على التعديل يكون هو اقتراح على الاصل ، عندما تأتي اكثرية المجلس على رفض هذا الاقتراح معناه يكون منصب على موافقة على الاصل الاساسيه

دولة رئيس المجلس

هذه المادة مهمة ونريد الاقتراح عليها .

السيد عبد المجيد الشريدة

متابعاً — لا يجوز في الحالة المشابهة امامنا فقط نحن امامنا اقتراحات كثيرة ، ولذلك لو طرحنا هذه المادة الاساسية ممكن انها تسقط ماذا نفعل

السيد احمد الطراونه

دعونا نحل هذا الاشكال ، انا الذي اقوله لنرى المعارضين ، والموافقين والمستنكفين ..

دولة رئيس المجلس

هذا هو اقتراح طاهر بك .

السيده انعام المفتي

دولة الرئيس كان هناك اقتراح من معالي سلمان بك بأن نضع موضوع اضافة اسلوب التصويت بالمادة (٣٠)

دولة رئيس المجلس

(مقاطعاً) . هذا الموضوع موضوع اعلان توصيات المجلس

السيده انعام المفتي

الذي اريد قوله هو حتى يبت في قضية اسلوب التصويت وهذه التضاربات التي دارت في النقاش انني على اقتراح سلمان بك انه نرجئ اخذ القرار في هذا البند بالذات الى ان نتفق على اسلوب التصويت

دولة رئيس المجلس

من يوافق على اقتراح سلمان بك ...

ماذا يا امين بك ...

السيد امين شقير

يا سيدي في مشروع النظام المادة ٣٦ اللجنة القانونية اقترحت اسلوب معين في احصاء الاصوات واجراء التصويت الخ ...

أما برفع الايدي او التصويت السري ولا مجال للافتراض ان الصمت هو تعبيراً عن التصويت او هو تعبير عن موقف لذلك يعني الانسان يكاد لا يفهم كيف تجري المناقشة في هذه الامور .

السيد المقرر

يا سيدي حتى نتفق ونضع نص كيف نصوت

اصوات ... اصوات

دولة رئيس المجلس

اقتراح الاخ طاهر بك نجح وتعلن التوصات بالاكثرية .

والمعارضين والمستنكفين ٢٦ صوت

السيد المقرر

يا سيدي تعلق الجلسة عند هذه النقطة .

السيد الامين العام

٥ — تعيين موعد موضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

الجلسة القادمة يوم الاثنين القادم في ١٩٧٨/٥/٢٩ وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة

امين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيـــون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
احمـــد اللـــوزي

تعريـــــف

١ — اعد وبـــوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امـــين عـــام المجلس الوطني الاستشاري : **السيد عدنان بعيون** .

٢ — قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام **السيد وليد النجداوي** ومنظم الضبط **السيد نذيـــر عطيـــات** .

٣ — قام بالاشراف عـــلى طباعـــة هـــذا العـــدد وتدقيقـــه في المطبعـــة : **السيدان نصري الشمايلـــه وغسان النجـــداوي** .